

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على عقد اتفاق تنفيذى الخاص بالمساعدات

الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة بمصر الوسطى - العليا

بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى

التابع للأمم المتحدة والموقع بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على عقد اتفاق تنفيذى الخاص بالمساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة بمصر الوسطى - العليا بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة والموقع بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ رجب سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ١٦ أغسطس سنة ٢٠٠٥ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٥ ربيع الأول سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠٠٦ م)

عقد اتفاق تنفيذي

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة

المستصلحة بمصر الوسطى - العليا

برنامج الأغذية العالمي

نشاط (أ) ، نشاط فرعى ١ (أ) للبرنامج القطرى بمصر

- حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية « المشار إليها فيما بعد بالحكومة » وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة « المشار إليه فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى » قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

- وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من « برنامج الأغذية العالمى » لتنفيذ بند الأنشطة ا ب الواردة بالبرنامج القطرى « المشار إليه فيما بعد بالنشاط الفرعى » لتنمية الأراضى الزراعية والتوطين بمحافظة أسوان .

- وحيث إن « برنامج الأغذية العالمى » قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى فى أكتوبر ٢٠٠٠ وبناءً عليه إتفق كل من « الحكومة » و « برنامج الأغذية العالمى » على تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل حيث تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

هدف ووصف المشروع المقدم

من الحكومة ومساعدات برنامج الأغذية العالمى المقررة له

تم تصنيف مصر على أنها دولة تعاني من انخفاض فى الدخل وعجز فى الغذاء ولقد واجهت مصر خلال العقدين الماضيين اتساع الهوة بين احتياجاتها الغذائية وبين المحقق من إنتاجها الزراعى ، وتستورد مصر حوالى خمسون فى المائة من الحبوب وحوالى عشرين فى المائة من احتياجاتها الغذائية ولتغطية احتياجاتها المتزايدة من الإنتاج الغذائى شرعت الحكومة فى تنفيذ التنمية الزراعية من خلال تطبيق استراتيجيات التوسع الرأسى والتوسع الأفقى الذى يقصد به استصلاح « الأراضى الجديدة » فى المناطق الصحراوية .

وطبقاً لسياسة التوطين الجديدة فإن (٨٤٪) من إجمالى المنتفعين سوف يكونوا من فئة صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين فى حين يمثل خريجي المعاهد الفنية أو الجامعات (١٦٪) ولقد تغيرت تلك السياسة خلال عام ١٩٩٨ لصالح صغار المزارعين الذين فقدوا أراضيهم الزراعية المستأجرة طبقاً لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر وسوف يتلاحظ أن نسبة الخريجين قد تعدت (١٦٪) من الإجمالى فى القرى القائم بها الأنشطة الجديدة وذلك لأن هذه الفئة تتضمن مستوطنين حاصلين على سنتين فقط من التعليم الثانوى حيث إنهم لم يستكملوا دراستهم الثانوية وبالرغم من تصنيفهم كخريجين إلا أنهم معدمين وفقراء تماماً مثل صغار المزارعين والعمال الزراعيين ويمكن وصفهم بالمستوطنين المنتفعين كما يولى المشروع اهتماماً خاصاً بالمرأة العائلة فى مجال تخصيص الأراضي حيث تقرر أن تمثل المرأة (١٥٪) من العدد المقرر توطينه وبصفة خاصة الأرملة أو المطلقة التى تعول الأسرة فى حين يتم على الجانب الآخر تسجيل $\frac{1}{9}$ المساحة المخصصة للمزارع باسم الزوجة .

وقد قامت الحكومة بتوفير بنية تحتية مكثفة فى مجال الري لخدمة مساحة ٢٩,٥٨٠ فدان من الأراضي الصالحة للزراعة من مياه النيل كما وفرت الحكومة أيضاً البنية الأساسية اللازمة بالقرى الجديدة كالمنازل ومياه الشرب والطاقة الكهربائية ويتم الإعداد لتوفير الخدمات الاجتماعية العامة اللازمة لتنمية مجتمعات فعالة منتجة مؤكدة للتنمية المتواصلة .

وعلى أية حال فعلى الحكومة بذل مجهودات إضافية قبل البدء فى العمل بهذا المشروع لتجهيز الأراضي حيث إن الأراضي المستصلحة فى معظم مناطق التوطين ما زالت حتى الآن غير صالحة للزراعة بعد . بالإضافة إلى ذلك فإن على الحكومة المصرية القيام بتنفيذ خطوات إيجابية ذات دلالة واضحة فى مجال توفير وتشغيل الخدمات الاجتماعية

والخدمات الأساسية المعاونة والاهتمام بإنشاء مؤسسات المشاركة بالمشروع بهدف إعطاء الفرصة للمستوطنين لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم لتمكينهم من تنفيذ المستهدف وهو تنمية أراضيهم ومجتمعاتهم الجديدة .. وتطبيق هذا المنهج من قبل الحكومة يعتبر عامل أساسى لضمان توفير التنمية الزراعية والتنمية المتواصلة للمجتمع .

ويتفق المشروع مع سياسات الحكومة المتبعة لتوسيع رقعة الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعى لتعزيز الأمن الغذائى القومى وتوفير فرص العمل وتقليل معدلات الفقر . ولقد قامت الحكومة المصرية بالفعل بتوطين عدد ٧, ٧٨٠ أسرة فقيرة وغير مؤمنة غذائياً (حوالى ٣٨, ٩٠٠ فرد) فى تسعة قرى من القرى الجديدة فى المناطق المستصلحة فى صعيد مصر فى الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ وتقوم هذه الأسر بزراعتها وما يصاحبها من أنشطة فى مجال الثروة الحيوانية . وتقع التسع قرى فى محافظات بنى سويف ، الفيوم ، أسيوط وسوهاج وهذه المحافظات صنفت كأعلى معدلات للفقر والبطالة على مستوى الدولة .

وستقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتنفيذ المشروع من خلال التعاون الوثيق مع الهيئة المصرية لشئون البيئة بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الحكومة الإيطالية .

١ - تحليل المشكلة :

فى إحصائية حديثة قامت بها الدولة تبين انتشار الفقر فى مصر بمعدل وصل إلى ٢٣٪ وقابل للزيادة المستمرة . وقد استحوذت مصر العليا على أعلى معدل للفقر على مستوى الدولة (٣٤٪) بينما يشكل عدد سكان مصر العليا نسبة (٣٥٪) فقط من إجمالى سكان مصر ، فإننا نجد إن ما يعادل (٥٥٪) من عدد ١٣, ٥ مليون نسمة ممن يعانون من الفقر المدقع يتمركزون فى محافظات مصر العليا التى تشهد مظاهر الفقر فى أسوأ صورها .

تعد مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة والآخذة في الزيادة المستمرة في مصر ، فقد زاد معدل البطالة من (١١ إلى ١٣٪) من إجمالي القوى العاملة طبقاً لتقدير البنك الدولي ، ويصل هذا المعدل إلى (٢١٪) إذا ما أخذ في الاعتبار عدد الأفراد تحت سن العمل مع الوضع في الاعتبار أن هذه البيانات في الدول النامية عادة ما تكون غير ممثلة للحقيقة الفعلية .

لقد عانت مصر خلال العقدين السابقين من تسارع الهوة بين احتياجاتها الغذائية وبين المحقق من إنتاجها الزراعي ، مما دعا مصر في الآونة الأخيرة إلى استيراد (٥٠٪) من احتياجاتها الغذائية من الحبوب .

ونظراً لتقلص الأراضي الصالحة للزراعة وكذا توافر المياه العذبة اللازمة لذلك في مناطق متعددة داخل الدولة تعاني مصر من ضغط حاد على الموارد المتاحة وقد تفاقمت هذه المشكلة نظراً للزيادة السريعة والمضطردة في النمو السكاني وخاصة في المناطق ذات الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة . وتعد نسبة نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية الصالحة للزراعة من أكثر المعدلات انخفاضاً على مستوى العالم حيث يصل إلى ٠,٠٥ من الهكتار للفرد بينما تصل نسبة المياه العذبة إلى ٩٢٥ م^٣ للفرد سنوياً . وقد ثارت الشكوك حول الأمن الغذائي حيث ورد بالإحصائيات إن حوالي (١٢٪) أي ما يعادل ٧,٧ مليون نسمة من إجمالي سكان مصر يقومون باستهلاك ما يقل عن احتياجاتهم الغذائية اليومية المفروضة .

وفي عام ١٩٨٧ بادرت مصر بتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي القائمة على سياسة البنك الدولي لإصلاح الهيكل الاقتصادي . وعلى قدر ما أسهمت هذه السياسة إيجابياً في إنعاش النمو الاقتصادي بالإضافة إلى المكاسب الأخرى إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك نتائج عكسية لهذا النظام خاصة على الشريحة الفقيرة من المجتمع وأيضاً محدودى الدخل وخاصةً عندما ألغى الدعم الحكومي على كثير من المواد

الغذائية الأساسية بالإضافة إلى التضخم النقدى نتيجة تحديد أسعار السوق لذلك ومن خلال تلك السياسة أصبح الوضع الاقتصادى لتلك الفئة أكثر سوءاً وهناك دلائل على أن تطبيق هذه السياسة قد أثر سلباً على استراتيجية البقاء لتلك الأسر ذات الدخل المنخفض . وقد استهدفت سياسة إصلاح الهيكل الاقتصادى تحرير الحيازات الزراعية من سيطرة المستأجرين وردها إلى ملاكها . وقد تم تغيير قوانين السياسة الاقطاعية فى عام ١٩٩٥ ولكن نتج عن تطبيق هذا القانون الجديد زيادة فى نسبة تأجير الأراضى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، مما أدى إلى عدم مقدرة عدد كبير من المستأجرين على دفع القيمة الإيجارية وبالتالي فقدانهم لمصادر الدخل الثابت اللازم للغذاء ولإعالة أسرهم .

تقييم الأداء حتى تاريخه :

داوم مشروع برنامج الأغذية العالمى على تقديم مساعداته للحكومة من خلال برنامج تنمية وتوطين الأراضى الزراعية لمدة ثلاثين عاماً وقد توجه تركيز واهتمام البرنامج مؤخراً للفئة الفقيرة من صغار المزارعين المعدمين والمناطق التى تعاني من الفقر الشديد وخاصة فى مصر العليا حيث نجد مظاهر الفقر فى أسوأ صورها .

وقد أفادت تقارير تقييم أنشطة برنامج الأغذية العالمى بشأن المساعدات المقدمة من البرنامج بأنها قد ساهمت فى مساعدة المستوطنين على الاستقرار فى الأراضى الجديدة واستصلاحها وإقامة المنشآت والخدمات بها وبناءً على ذلك فإن عملية توطين المنتفعين وتحقيق الكفاية الذاتية لهم تزداد تدريجياً وتتوافر الأمثلة الحية فى المشروعات القائمة بكل من النوبارية ووادى الصعايدة .

(١-١) التزامات وأولويات الحكومة :

نجحت مصر خلال العقدين الماضيين فى زيادة مساحة الرقعة الزراعية وذلك بتطبيق سياسة توطين الأراضى المستصلحة الجديدة لتزيد المساحة من حوالى ٦ ملايين فدان إلى ٧,٧ مليون فدان (تقرير التنمية البشرية لمصر ٩٧/٩٨) . ونظراً لزيادة معدلات

البناء على الأراضى الزراعية فإن تنمية الأراضى الجديدة تلعب دوراً أكثر أهمية فى الإنتاج عما يبدو عليه فى الظاهر . وقد كان للزيادة فى الإنتاج الزراعى المحقق من الأراضى الجديدة دلالة إيجابية واضحة على الأمن الغذائى القومى بصفة عامة فى مصر بل تعدها إلى مستهدف قومى آخر وهو تخفيض الكثافة السكانية على ضفتى نهر النيل ونقل التجمعات السكانية بعيداً عن هذه المنطقة المتخمة بالسكان .

كما يعتبر برنامج تنمية الأراضى الجديدة أداة هامة فى التعامل مع المعدلات العالية للفقر والبطالة فى مصر إذ وفقاً لتقديرات البنك الدولى عام ١٩٩٣ تراوح متوسط دخل ٧٥ إلى (٨٠٪) من الأسر المصرية ما يعادل ٥٠ دولاراً أو أقل شهرياً . كما مثلت البطالة بشكل عام خلال ١٩٩٥ نسبة تعادل (٣ ، ١١٪) وكانت أعلى معدلاتها بين العمال الزراعيين المعدمين فى حين بلغت نسبة البطالة بين السيدات حوالى (١ ، ٢٤٪) .

وحتى وقت قريب كانت سياسة الحكومة المصرية تعطى الأولوية لتوطين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وقد تغيرت هذه السياسة لتعطى الأولوية لتوطين فقراء الريف خاصة فئة العمال الزراعيين المعدمين الذين لا يملكون أية أصول زراعية مع إعطاء المرأة الريفية المعدمة اهتماماً أكبر . وقد شجع برنامج الأغذية العالمى متفقاً فى ذلك مع باقى الدول المانحة الأخرى على هذا التحول الواضح فى سياسة الحكومة خلال العام الماضى إذ زادت النسبة المقررة للتوزيع على صغار المزارعين المعدمين من الأراضى الجديدة . كما تقوم الحكومة أيضاً بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على صغار المزارعين لتمليكها للمرأة الريفية المعدمة والعائلة للأسرة ، بل تعدى الاهتمام بالمرأة الريفية أكثر من ذلك حيث تقرر أن يتم تسجيل نسبة (٢٠٪) من المساحة المقررة للزوج باسم الزوجة .

تعتبر مشكلة نقص مياه الري من المشاكل الحرجة التى تواجه برامج تنمية واستصلاح الأراضى الزراعية حيث إن مشكلة عدم توافر المياه إلى جانب نقص الإمكانيات المادية قد يؤدى إلى تأخير ونقص كفاءة هذه الأنشطة . وفى مناطق المشروع تم حل معظم المشاكل الخاصة بالري إلا أنه ما زالت هناك بعض المشاكل الخاصة بالاستصلاح والتى لا يمكن لصغار المزارعين تحملها من الجهة المادية . لذلك فإنه يتعين على وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى تنفيذها خاصة وأنه واضح أن البنية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى القرية غير ملائمة .

وعلى ذلك ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وزيادة الإنتاج الزراعى للمواد الغذائية يجب تدريب المستوطنين على استخدام تقنيات رى أكثر فاعلية واتباع الوسائل الزراعية الملائمة بالإضافة إلى تحسين مهاراتهم فى مجال الاتصالات والتسويق وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الملائمة إلى جانب الخدمات الاجتماعية الضرورية الأخرى .

ولقد واجه المستوطنون خلال السنوات الأولى للتوطين العديد من المصاعب والمتاعب وكانوا عرضة لكثير من العوائق نظراً لعدم تفهمهم مع الأوضاع البيئية المختلفة ونظم الإنتاج الجديدة بالإضافة إلى انخفاض معدل الدخل والغذاء وعدم تمكنهم من العديد من الخدمات الضرورية الأخرى . لذلك توجد حاجة ملحة للمساعدات الخارجية لتمكين المستوطنين المعدمين من إقامة المؤسسات والخدمات التى تساعدهم على الخروج من حلقة الفقر المدقع والدخول فى مجال الأمن الغذائى المتواصل خاصة وأن مشروع برنامج الأغذية العالمى وحده غير كافٍ لتلبية جميع المتطلبات اللازمة لهم .

(٢-١) مظاهر الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى منطقة التوطين :

تنصدر محافظات بنى سويف ، الفيوم ، أسيوط وسوهاج أعلى نسبة فى ارتفاع معدلات الفقر بين محافظات مصر بشكل عام حيث يقدر التعداد السكانى للمحافظات الأربع بحوالى ١,٨٥ ، ١,٩٩ ، ٢,٣١ و ٢,٤٥ مليون نسمة على التوالى بمعدل نمو سكاني يصل إلى (٢,٥٪) باستثناء محافظة أسيوط حيث يبلغ معدل النمو السكانى حوالى (٢,٤٪) .

طبقاً لنتائج مؤشرات التنمية البشرية فإن تلك المحافظات تتصدر أعلى معدلات للفقر على مستوى مصر ككل حيث تصل نسبة الفقراء إلى المعدمين (٣٤٪ و ١٠,٧٪ لمحافظه بنى سويف ٤٠,٦٪ و ١٤٪ لمحافظه الفيوم ٥٣,٤٪ و ٢٥,٨٪ لمحافظه أسيوط و ٣٩,٤٪ و ١٢,٣٪ لمحافظه سوهاج) وتبلغ نسبة القوى العاملة (بالمقارنة مع المعدلات الإقليمية والمحلية) القائمة على العمل بأنشطة المشروع الزراعية إلى ٤٦,٨٪ لمحافظه بنى سويف ٤٦,٨٪ للفيوم ، ٤٦,٣٪ لأسيوط و ٤٣,٤٪ لسوهاج وهى معدلات مرتفعة لتلك المحافظات .

وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة لفئات البالغين من القوى العاملة المتراوحة أعمارهم من (١٥ - ٢٩) سنة من السيدات وخريجي المعاهد الفنية والجامعات عما هى عليه فى محافظات الدلتا ، فإن نسبة البطالة لفئات العاملة بمناطق المشروع المذكور بعاليه مرتفعة كما هو موضح بالجدول الآتى :

جدول (١) نسبة البطالة بين الفئات المختلفة العاملة بالمحافظات بمناطق عمل المشروع

المحافظة	البالغين من سن ١٥ إلى ٢٩ سنة (%)	السيدات (%)	خريجي المعاهد الفنية (%)	خريجي الجامعات (%)
بنى سويف	١٦,٧	١٨,٥	٢٤,٤	٩,٧
الفيوم	١٦,٧	٢٩,٣	٢٤,٤	٩,٥
أسيوط	٢١,٨	٣٨,٧	٢٩,٧	١٠,٦
سوهاج	٢٠,٧	٢٦,٢	٢٩,١	١٤,٤

(١ - ٣) الأوضاع الاقتصادية للفئات التى تستهدفها مساعدات المشروع :

يستهدف المشروع الفئات التى تأثرت بالسلب من جراء تطبيق برنامج إصلاح الهيكل الاقتصادى وكذلك تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر . وتشمل تلك الفئة صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين المنحدرين من المناطق الريفية بمصر العليا والوسطى وبصفة خاصة من المحافظات الأربعة المذكورة سابقاً . ويركز المشروع بصفة خاصة على مساعدة المرأة العائلة للأسرة من فقراء الريف سواء كانت أرملة أو مطلقة أو تعول زوجاً معوقاً أو كبير السن أو زوجاً هجر الأسرة منذ فترة طويلة .

وتتباين الصفات المميزة لكل فئة مستهدفة بشكل ملحوظ فمثلاً يزيد عمر أغلب فئة صغار المزارعين عن ٣٥ عاماً كما نجد أن عدداً كبيراً من أسر المزارعين يزيد عن خمسة أفراد ... كما إن العديد من فئة صغار المزارعين لم يذهبوا إلى المدارس ولم يتلقوا أى مرحلة من مراحل التعليم وبذلك أصبح أكثر ما يميز الأسر الريفية الفقيرة فى مصر هو كثرة عدد أفراد الأسرة الواحدة والامية .

وقد أظهرت الزيارات الميدانية التى تم تنفيذها من قبل بعثة التقييم لبرنامج الأغذية العالمى القرى التى سيشملها المشروع واللقاءات التى تمت مع موظفى المشروع إن أغلب صغار المزارعين لم يسبق لهم تملك أية حيازة زراعية لدى تقديم طلبات الانتفاع بالأراضى المستصلحة الجديدة ، أما من تملك منهم حيازة فقد كانت لمساحات زراعية صغيرة . لقد كان معظم المستوطنين الجدد من المستأجرين الذين فقدوا مصدر إعاشتهم نتيجة لتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، كما تتألف النسبة الباقية منهم من عمال زراعيين يشتغلون بأعمال زراعية مختلفة . وقد أوضحت اللقاءات مع أفراد الأسرة المنتفعة أنه على الرغم من إن التريجين (الحاصلين على سنتين من التعليم الثانوى) قد يكونوا أفضل حالاً بالنسبة للتعامل من صغار المزارعين إلا أنهم ليسوا فى وضع اقتصادى أفضل كثيراً من فقراء المزارعين .

(١-٤) المساعدات السابقة لبرنامج الأغذية العالمى :

قدم برنامج الأغذية العالمى مساعداته منذ السبعينات لمصر فى سلسلة من مشروعات تنمية وتوطين الأراضى الجديدة بقيمة إجمالية بلغت ٣٠٠ مليون دولار أمريكى وقد مثلت هذه المساعدة خلال الخمس وعشرون عاماً الماضية حوالى (٣٢ فى المائة) من إجمالى المساحة التى استصلحتها الحكومة والتى تم توطين حوالى ١٦٦,٧٠٠ أسرة عليها حتى منتصف عام ١٩٩٨ . وقد ركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمى للتوطين على مناطق أراضى الاستصلاح الجديدة الواقعة على أطراف دلتا نهر النيل .

سبق للبرنامج أن قدم مساعداته بمصر العليا فى عام ١٩٩٨ حيث ساعد الأسر المستوطنة التى تقوم بزراعة شواطئ بحيرة السد العالى بمحافظة أسوان وتمكن هذا المشروع مرحلتيه من توطين ٦٣٠٠ أسرة من فقراء الريف وفى عام ١٩٩٦ تم إجراء تقييم للمشروع حيث تبين نجاح الأسر المستفيدة من المشروع فى تحقيق معدلات من الدخل ساعدتهم على تخطى الفقر بعد ثلاث إلى أربع سنوات من تلقى مساعدات المشروع . كما قد سبق للبرنامج أن قدم مساعداته أيضاً بموجب مشروع ٥٧٨٩ الذى مكن من توطين حوالى ٤٠٠٠ أسرة من الفقراء المعدمين فى مصر العليا (من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ فرد) فى ٦ قرى فى كل من وادى الصعايدة (إدفو - أسوان) بقيمة إجمالية بلغت ٣,٨٩٠,٣٦٢ دولار أمريكى خلال الثلاث سنوات الأولى للمشروع . وقد أفادت التقارير الخاصة بهذا المشروع أنه بالرغم من استمرار تواجد العقبات إلا أنه لا يمكن إنكار ما تحققة أنشطة المشروع من نتائج مرجوة فى مجال توطين المنتفعين ومساعدتهم على الاستقرار .

٢ - مبررات مساعدة برنامج الأغذية العالمى :

قبل وصول المنتفعين إلى مواطنهم الجديدة يلجأ الكثير منهم إلى بيع ما يملكونه من ماشية أو إلى الاقتراض من أقاربهم لتوفير السيولة النقدية اللازمة لإعاشتهم والبدء فى زراعة أراضيهم فى موطنهم الجديد وتواجه تلك الأسر خلال السنوات الأولى للتوطين فترات عصيبة حيث تتعارض فيها رغبتهم فى توفير الغذاء اللازم لمعيشة أسرهم مقابل كدحهم لتوفير الاحتياجات اللازمة لزراعة أراضيهم بما لديهم من مال قليل وقد تمر سنوات عديدة قبل أن يتمكنوا من الوصول بأراضيهم إلى الحدية الإنتاجية . لذلك فإن المستوطنين على دراية بأن اتجاههم لزراعة أراضيهم بما لديهم من إمكانيات قليلة سيقابله حتماً نقص فى الدخل خلال السنوات الأولى للتوطين .

وبناءً على ذلك فإن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى ستقوم بمساعدة المستوطنين على التغلب على هذه الصعوبات إلى أن تصل أراضيهم الجديدة إلى مستوى إنتاجى يوفر لهم الأمن الغذائى والدخل الكافى ومن المرجح أن الوصول إلى هذا المستوى لا يتم إلا خلال العامين الخامس أو السادس من المشروع وبعد تقديم المعونة الغذائية .

تلعب المعونة الغذائية دوراً رئيسياً فى توفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية للأسرة وتتوقف هذه النسبة على حجم الأسرة . هذا بالإضافة إلى أن توصيل المعونة الغذائية إلى القرى حيث يتم توزيعها على الأسر المنتفعة سوف يوفر بشكل واضح فى تكاليف الانتقال وأيضاً توفير الوقت خاصة بالنسبة للسيدات المنتفعات المباشرات واللاتى يعولن أسرهن حيث يقع على عاتقهن أعباء تنفيذ الأعمال المنزلية إلى جانب فلاحه الأرض .

ومن المتوقع أن تقدم الحكومة تمويلاً لصندوق المدخرات بالمشروع بما يعادل مبلغ ٢٥ جنيهاً شهرياً للأسرة الواحدة وستكون القيمة الإجمالية المحصلة خلال السنوات الأربعة للمشروع ما يعادل ٩,٣٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى .

وسوف يتم استخدام هذه المدخرات فى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية - وكضمان لنظام القروض والائتمان للأسر المنتفعة كما ستسهم بشكل فعال فى دعم تنفيذ أنشطة التنمية من خلال تطبيق منهج الجندر والمشاركة .

ومن المتوقع أن يزيد إجمالى المبلغ لصندوق مدخرات المشروع ٩,٣٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى حيث أظهرت الحكومة استعدادها للمشاركة بمبلغ من مدخرات ميزانية مشروع سابق (تقريباً ٢٠ مليون جنيه مصرى) لصندوق مدخرات المشروع الحالى لتغطية الاحتياجات الأولية اللازمة للبدء فى أنشطة التوطين . بالإضافة إلى أنه متوقع أن تساهم الحكومة الإيطالية من خلال اتفاقية التنازل عن القرض المصرى وتوجيهه للتنمية بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى لدعم الجمعيات التعاونية الزراعية لسد جزء كبير من الاحتياجات الائتمانية والنقدية الخاصة بالمستوطنين .

ويهدف زيادة حجم المساعدات للسيدات العائلات لأسرهن ، فقد اتفق على زيادة الحصة الغذائية المقدمة لهن بنسبة (٢٥٪) خلال السنتين الأولى للتوطين وهذه الزيادة المقررة قد تستعمل كبديل نقدى عن يسوم عمل للعامل الزراعى الذى قد تستخدمه الأسرة .

(٢) أهداف المشروع والنتائج المتوقعة :

(١-٢) أهداف طويلة المدى :

يهدف المشروع إلى مساعدة الأسرة والمجتمعات الفقيرة فى تحقيق أصول ثابتة لهم ومساندتهم حتى يصلوا إلى مرحلة الاعتماد على النفس مع التركيز بصفة خاصة على الفئات المضارة فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات البطالة والفقير ويتوافق ذلك مع خطط التنمية الزراعية طويلة المدى التى تهدف إليها سياسة التنمية الأفقية والتوطين بالأراضى المستصلحة الجديدة معتمدة على مياه نهر النيل . وسوف يسهم هذا المشروع بشكل عام فى اتساع الرقعة الزراعية بالدولة وبصفة خاصة فى محافظات بنى سويف ، الفيوم ، أسيوط وسوهاج ، كما يهدف المشروع إلى خلق فرص عمل فى المزارع والعمل على تخفيف الكثافة السكانية المتمركزة على طول وادى النيل .

وسوف تهتم جميع الفئات التى تم توزيع أراضي جديدة عليها سواء من صغار مزارعين الذين تلقوا عدة سنوات من التعليم فى معاهد فنية وسيدات ريفيات عائلات لأسرهن ، بزراعة أراضيهم (مقابل المعونة الغذائية) وأيضاً الحرص على المشاركة فى برامج تنمية البناء المجتمعى والتى بدورها تعتبر عنصراً هاماً فى تحقيق التنمية الشاملة على الرغم من عدم تقديم معونة غذائية مقابلة لها .

ومن المتوقع أن يتمكن المنتفعين بعد اجتياز السنوات الخمس أو الست الأولى للتوطين من تنمية أراضيهم بشكل يكفى لضمان مستوى اقتصادى لائق . وهكذا تتحقق أهداف المشروع طويلة المدى فى ضمان توفير الأمن الغذائى من خلال عائد الأرض وتوفير ظروف معيشية أفضل .

الاهداف المباشرة للمشروع :

- دعم عدد ٧٧٨٠ أسرة من الذين تم توطينهم بالفعل فى الأراضي المستصلحة الجديدة .
- زراعة وري مساحة ٢٩٥٨٠ فداناً (حوالى ١٢,٤٢٤ هكتار) من الأراضي المستصلحة الجديدة فى مصر العليا وذلك من خلال نظام زراعى متكامل .
- مساندة المرأة الفقيرة وتقديم دعم إضافى لسيدات المنطقة فى استلام الحيازة الزراعية وذلك بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على السيدات العائلات لأسرهن وكذلك مساندة زوجة المنتفع للحصول على النسبة المقررة لهم وتقدر بـ (٢٠٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على الأسرة .

الاهداف غير المباشرة للمشروع :

- تحقيق وتطوير نظام للقروض والائتمان تيسيراً على الأسر المستوطنة حديثاً من خلال كل من الجمعيات التعاونية الزراعية والتى من المقرر أن تنشأ بالقرى الجديدة والصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية وصندوق مدخرات المشروع وجميع الصناديق الأخرى المتاحة .

- تشجيع تطوير وإقامة نظم التعليم والتدريب والخدمات الإرشادية قابلة للتطوير بهدف دعم الأسر المستوطنة الجديدة فى مجالات التنمية المختلفة ومهارات التسويق مع التركيز على زوجات المنتفعين بصفة خاصة .
- تشجيع إنشاء جمعيات تنمية المجتمع والهيئات غير الحكومية الأخرى والتي من شأنها تدعيم القدرات الذاتية للمنتفع كما أنها تعطى الفرصة لمشاركة المنتفعين من الجنسين فى اتخاذ القرارات فى مجال خدمة مجتمعاتهم المحلية .
- توفير بطاقات الهوية وشهادات الميلاد للمرأة الريفية بمناطق عمل المشروع .

(٣-٣) الخطة المنزرة لتحقيق أهداف المشروع :

(١-٣-٣) الأهداف وبرنامج التنفيذ :

يوضح الملحق الأول لجدول (١) الأهداف المحددة للمشروع وفقاً لسنوات التنفيذ وسوف يتم توطين المنتفعين من صغار المزارعين والخريجين والسيدات العائلات لأسرهن فى ستة قرى تم إنشاؤها حديثاً .

(٢-٣-٣) الأهداف والأنشطة :

(أ) زراعة ٢٩, ٥٨٠ فدان خلال السنوات الأربعة للمشروع مع تشجيع تنفيذ نظام زراعى - حيوانى متكامل يتفق وتنمية الأراضى المستصلحة الجديدة .

(ب) توطين ٧٧٨٠ أسرة بما يعنى مساهمة المشروع فى استقرار بين ٣٩٠٠٠ إلى ٧٨٠٠٠ نسمة فى عدد ٩ قرى مع توافر الخدمات الاجتماعية والانتهاى من أعمال البنية التحتية اللازمة للمنطقة .

(ج) التدريب : تم التعاقد مع مركز خدمات التنمية بمصر وهو مؤسسة خدمية منبثقة من مؤسسة الشرق الأوسط ومقرها الرئيسى نيويورك وهى مؤسسة خدمية تستهدف فى المقام الأول تعزيز العمل الإنسانى ودعم التطور البشرى ولا تسعى إلى الربحية تم التعاقد لتقديم التدريب لكل من منتفعى منطقة وادى الصعايدة وكذلك هيئة الموظفين .

سيقوم مركز خدمات التنمية بمصر بالتعاون مع المشروع ومشروع مبارك للتوطين بتطوير برنامج تدريبي للتنمية المتكاملة يعتمد المحتوى التدريبي على نتائج دراسة تقرير الاحتياجات الفعلية .

وسوف يشمل المحتوى التدريبي المقدم لمتفعي المشروع التدريب على محو الأمية المهنية والرقمية وهو منهج جديد فى مجال محو الأمية وذلك بالإضافة إلى المحتوى التدريبي السائد بالنسبة للتركيب المحصولي ودور الجمعيات التعاونية المحلية وأسلوب إدارتها وعمليات التسويق والتدريب بالموقع وخاصة السيدات المتفعات بالإضافة إلى ما سيقدمه مشروع مبارك من تدريب فى مجالات الإرشاد الزراعي من خلال وحدة التدريب الموجودة بالهيكل الإداري لمشروع مبارك .

(٤) **منتفعي المشروع :**

(٤-١) **المواطن الاصلى للمتفعين وشروط الاختيار :**

وفقاً للبيانات الواردة من جهاز مبارك القومى فإن إجمالى عدد منتفعي المشروع هو ٧٧٨٠ أسرة (حوالى ٣٩,٠٠٠ نسمة) ليتم توطينهم فى مساحة ٢٩,٥٨٠ فدان (١٢,٤٢٤ هكتار) من الأراضى المستصلحة فى عدد تسعة قرى ويبلغ عدد الأسر التى تعولها السيدات حوالى ١٤٥٧ أسرة من إجمالى المتفعين ويضم الجدول التالى المواطن الأصلية وأماكن التوطين بالإضافة إلى شروط الاختيار والتوزيع على النحو التالى :

جدول (٣) عدد المستوطنين طبقاً للنوع والمساحة الزراعية المخصصة

إجمالي مساحة الرقعة الزراعية (فدان)	مساحة الرقعة الزراعية المخصصة للأسرة الواحدة (فدان)	الإجمالي	صغار المزارعين		المستوطنين		المحافظة		
			(المأثرين سلبياً بقانون المالك - المستأجر الجديد) إجمالي	نساء	رجال	إجمالي		نساء	رجال
٣٥١٠	٥	٧٠٢	-	-	-	٧٠٢	٧٠	٦٣٢	الفيوم : يوسف الصديق
٣٠٢٥	٢,٥	١٢١٠	١٢١٠	٤٢٤	٧٨٦	-	-	-	وادي الريسان : سيدنا خضر (١) سيدنا خضر (٢)
٢٥٠٠	٢,٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٨٠	٦٢٠	-	-	-	بنى سويف : الششروق (١) الششروق (٢) سدمنت : الأحجار
١٢٥٠	٢,٥	٥٠٠	٥٠٠	٩٢	٤٠٨	-	-	-	أسسيوط : رفاعة الطهطاوى
٣٥٠٠	٥	٧٠٠	-	-	-	٧٠٠	٣٥	٦٦٥	سوهاج : أولاد طسرتق
٢٥٠٠	٢,٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٧٠٠	-	-	-	صديق المنشاوى
٣٥٧٠	٢,٥ × ٧٨ ٧,٥ × ٤٥٠	٥٢٨	٧٨	-	٧٨	٤٥٠	١	٤٤٩	إجمالي
٨٤٧٥	٢,٥ × ٧٦٥ ٧,٥ × ٨٧٥	١٦٤٠	٧٦٥	٧٢	٦٩٣	٨٧٥	١٣	٨٦٢	
٢٩٥٨٠		٧٧٨٠	٥٠٥٣	١٣٣٨	٣٧١٥	٢٧٢٧	١١٩	٢٦٠٨	

لقد قام مشروع مبارك بوضع شروط لاختيار المنتفعين سواء من صغار المزارعين أو الخريجين ، وبالرغم مما ورد في التقارير من توجيه أولويات الحكومة لصالح توطين صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين ، إلا أن نسبة البطالة قد زادت بين الخريجين الذين يشملهم المشروع لتصل إلى (٣٥٪) وبذلك تتعدى النسبة التي سبق الإتفاق عليها مع الحكومة وهي (١٦٪) ، ويرجع ذلك إلى : أولاً : أنه قد تم إنشاء بعض قرى التوطين قبل تغيير سياسة الحكومة عام ١٩٩٩ ومن ثم اقتصر توزيع الأراضي الزراعية على الخريجين مثل ما حدث في قرية الصديق يوسف بمحافظة الفيوم . ثانياً : وهو الأهم أن الحكومة قد قامت بتخصيص أراضي لعدد من المزارعين المعدمين الحاصلين على عامين من التعليم الثانوى حيث صنفت الحكومة تلك الفئة على أنها من الخريجين في حين أنها تصنف في واقع الأمر بين فئتي الخريجين (الحاصلين على شهادات جامعية أو دبلومات فنية) وصغار المزارعين المعدمين (الذين تلقوا على الأكثر المراحل الأولى من التعليم الابتدائي) .

كما هو موضح بالجدول السابق فإن مساحة الرقعة الزراعية ترتبط بمستوى التعليم ، كما أن نوع التربة يوضع في الاعتبار ، فنجد على سبيل المثال أنه تزيد نسبة توزيع المساحة من الأراضي الزراعية إذا كانت التربة الزراعية فقيرة نوعاً (ملحية ، صخرية ، جيرية ..) بالإضافة إلى ذلك فإن تاريخ التوطين من الأمور الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار .

وبصفة عامة تعطى مساعدات برنامج الأغذية العالمى الفرصة للمستوطنين لتنمية أراضيهم الزراعية الجديدة ، كما أن المساهمات التي تقدمها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي للمشروع تمكن المستوطنين من الحصول على أرض ومسكن بالإضافة إلى التمتع بالخدمات والتسهيلات الاجتماعية اللازمة للمستوطنين المعدمين القاطنين بمحافظات مصر العليا والتي تشهد أسوأ صور للفقر المدقع . لقد تم بالفعل تخصيص مساحات زراعية لجميع المستوطنين على مستوى المشروع وتتباين تواريخ بدء التوطين

ما بين سنة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ مع مراعاة إن يكون صغار المزارعين المعدمين حاصلين على مراحل التعليم الابتدائى على الأكثر وقد وضعت معايير لاختيار المستوطنين الجدد على أن يشكل العنصر النسائى العاقل للأسرة نسبة (١٥٪) على الأقل من إجمالى المنتفعين وقد وصلت النسبة النهائية للنساء العائلات للأسر بالمشروع إلى (١٨,٧٪) .

(٢-٤) المكاسب المتوقعة من المشروع :

يتم توزيع مساحة من ٢,٥ إلى ٧,٥ فدان من الأراضى المستصلحة الجديدة ومسكن لكل أسرة منتفعة وتقدم المساحة المخصصة والمسكن للمنتفع الذى يتكلف ١٥٠٠٠ جنيه مصرى يتم احتسابه على المنتفع بمبلغ ٦ آلاف جنيه فقط . ويقوم المنتفع بسدادها للحكومة على مدى ثلاثين عاماً .

يتم تخصيص نسبة ٢٠٪ من الأراضى الموزعة للزوجة والتي يكون لها الحق أيضاً ولكن بصورة غير رسمية فى ملكية المسكن . يقوم المنتفع بسداد القيمة المطلوبة للحكومة بواقع ١٠٠٠ جنيه مصرى للفدان الواحد يتم سدادها على مدى ثلاثين عاماً أيضاً دون فوائد أسوة بالمسكن وبعد فترة سماح تبلغ أربع سنوات . وسداد القيمة يحق للمنتفع استلام صك للملكية الأرض والمسكن بدلاً من بطاقة الحيازة المقدمة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى لإثبات حق الملكية لحين سداد كامل القيمة .

وقد كانت المساحة المخصصة للأراضى الزراعية تتراوح بين ٥ إلى ٧,٥ فدان حتى بداية عام ١٩٩٩ ولكن مع تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وفقد أعداد هائلة من المزارعين المستأجرين لمواردهم من الأراضى الزراعية ولمواجهة ذلك فقد تم توزيع ٢,٥ فدان على تلك الأسر حتى يتم استفادة أكبر عدد ممكن .

وتمثل ملكية الأراضى المكون الأول لمجموعة الفوائد المتوقعة للمشروع والتي من ضمنها أيضاً امتلاك مسكن بقيمة مخفضة ودعم حكومى يبلغ ٦٠٠ جنيه وزراعة استصلاحية للمساحة الموزعة من الأراضى الجديدة بالإضافة إلى المعونة الغذائية

المقدمة من برنامج الأغذية العالمى ويجب الأخذ فى الاعتبار أنه من المرجح أن المستوطنين قد قاموا بإنفاق المبلغ الذى قدمته الحكومة حيث إنهم متواجدون منذ سنوات ولكن تبين أن جزءاً كبيراً من المساحة الزراعية الموزعة لم يتم استصلاحها كلياً أو تم استصلاحها على نحو ردى ، مما تسبب فى عدم زراعة المساحات الموزعة فى مناطق المشروع .

تقدر قيمة المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بحوالى ١٢٩٠ جنيهاً مصرياً سنوياً أى ما يعادل ٣,٥ جنيه مصرى يومياً لكل أسرة (أى ما يعادل ٢٧٥ دولار أمريكياً سنوياً أو ٠,٧٥ دولار أمريكى يومياً) وعلى الرغم من عدم كفاية هذه المعونة لتغطية كافة الاحتياجات الغذائية للمستوطنين . إلا أنها تسهم بشكل مؤثر فى توفير الأمن الغذائى للأسرة المستوطنة .

يضطر المستوطنون الجدد لدى وصولهم إلى أراضيهم الجديدة إلى السعى لإيجاد فرص عمل بديلة لتوفير الغذاء لأسرهم إذا فالمعونة الغذائية تسمح للأسرة المستوطنة الجديدة إن تكرر وقتها وجهدها للعمل فى أراضيهم ومجتمعاتهم الجديدة .

وللمعونة الغذائية فائدة ذات دلالة خاصة ، إذ باعتبار الأهمية الغذائية والمعنوية الخاصة للدقيق والخبز فى الريف المصرى وللأسر الفقيرة المعدمة فإن الإحساس بالاطمئنان لدى تلك الأسر الفقيرة المستوطنة لتوافر الدقيق والمواد الغذائية الأساسية الأخرى بصفة مستمرة فهو بما لا شك فيه سيكون له أثره الإيجابى المطلوب للحرص على زراعة الأراضى المستصلحة الجديدة .

وبمرور الوقت سوف يسهم إنتاج الأراضى المملوكة للمستوطنين فى توفير الأمن الغذائى على المدى الطويل لأسر المستوطنين مع توفير فرص العمل المناسبة لتحسين الأحوال المعيشية و يبلغ عدد الأيام التى سيتسلم فيها المستوطنون المعونة الغذائية من المشروع حوالى ١١,٢٠٣,٢٠٠ يوم .

ومن المتوقع أن يتمكن المستوطنون من اكتساب المهارات فى مجالات الري واستصلاح الأراضى واستخدام تقنيات غسل التربة والصرف وذلك من خلال مشاركتهم فى التدريبات العملية ومشروعات البحث فى مناطق عمل المشروع . كما أنه يجب الاهتمام بتقديم أنشطة الخدمات الإرشادية الزراعية بأسلوب ومنهج ملائم للأراضى الجديدة . كما يجب أن تتوافر لدى المستوطنين جميع الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وسوف يسهم صندوق مدخرات المشروع بالإضافة إلى الصناديق المتاحة فى تعزيز توفير تلك الخدمات المتاحة التى ستسهم بدورها فى تحسين مستوى الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . وقد أفادت بعثة التقييم أنه يجب توعية المنتفعين بالمفهوم الأساسى للتسويق وكيفية تعاملهم فى الأسواق وإكسابهم مهارات السوق التجارية .

(٣-٤) اهتمامات الجندر :

على الرغم من أن الرجل هو العائل الرئيسى لغالبية الأسر المستوطنة الجديدة بما يعنى امتلاكه لمعظم المساحة والمسكن فإنه على الجانب الآخر سنجد أسرة تكون المرأة هى عائلها الرئيسى وهى إما أرملة أو مطلقة أو هجر الزوج الأسرة منذ فترة طويلة أو متزوجة لرجل معوق أو هرم أو امرأة غير متزوجة ولكن تعول أخوة صغاراً . وتشكل الأسر التى تعولها النساء نسبة (١٨٪) من إجمالى الأسر المستوطنة حيث يتم تسجيل مساحة ٢,٥ أو ٥ أو ٧,٥ فدان والمسكن باسمها .

وقماشياً مع السياسة الجديدة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (١٩٩٨) فإن المشروع يجعل حوالى (٢٠٪) من إجمالى المساحة المخصصة للزوج مخصصة للزوجة بما يعكس تقدير الدولة لدور الزوجة فى المساهمة فى استقرار الأسرة ومسيرة التنمية وبما يعكس أيضاً إمكانية اضطلاع الشريك بمهام الحياة فى حالة وفاة الطرف الآخر أو فى حالات الطلاق بين الطرفين . وبناءً على السياسة الجديدة فمن المتوقع أيضاً أن تصبح زوجة الفلاح عضواً فى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية وتتمتع بكافة الخدمات

التي تقدمها الجمعية لأعضائها بما فى ذلك تسهيلات القروض والائتمان . كما تؤكد السياسة الجديدة على ضرورة حياة جميع السيدات بالمشروع على بطاقات هوية ليتمكن من الحصول على الائتمان الخاص بهن .

ومما سبق يتضح أن ما اتخذته المشروع من قياسات جديدة كانت بهدف أن تتلاءم مع مبدأ إعطاء فرص متكافئة للرجل والمرأة لإدارة الأصول التي حصلوا عليها مثل الأرض والماشية . كما أنها تتفق وتعهدهات برنامج الأغذية العالمى لدعم دور المرأة وتتفق أيضاً والخطة التنفيذية للجنادر المضطلع بها برنامج الأغذية العالمى بمصر .

وبالنسبة للأسر التي يكون عائلها المرأة فإن عدد ونوع والفئة العمرية لأعضاء تلك الأسر يجب أن يراعى أن تتباين لتوفير الخدمة اللازمة للأرض حتى تتمكن من الصمود أمام العقبات التي تواجهها لتوفير المدخلات اللازمة لاستصلاح الأراضي الجديدة . ولذلك فإن تخصيص نسبة إضافية من المعونة الغذائية فى السنتين الأولى من التوطين سيقوم على مساعدة هذه الأسر على مباشرة أعمالها فى الأراضي الجديدة .

إن مسئولى المشروع من مديرين وموظفين فى حاجة إلى اتباع منهج مراعاة الجندر لدى تطبيق الأنشطة فيما يتعلق باحتياجات كل من الرجل والمرأة . بل أكثر من ذلك فإنه من الضرورى التأكيد على أن التخطيط والإدارة بالمشروع تعتمد أساساً على منهج المشاركة حيث يشترك كل من المنتفعين سواء الرجل أو المرأة فى وضع تنفيذ مقترح عمليات التنمية بما يجعلهم جزءاً من سلسلة عمليات اتخاذ القرار . ويمكن تحقيق تلك الاهتمامات إذا ما تم تحسين مهارات الموظفين (كل من الرجل والمرأة) العاملين بالمشروع مبارك فى كافة المجالات بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لهم . كما أنه يجب توافر عدد أكبر من العنصر النسائى بين طاقم العاملين على مستوى القرية لدعم مشاركة المرأة ومساعدة النساء المنتفعات على الوعى بمفهوم الجندر .

ولقد تم إنشاء وحدة الجندر والمشاركة ضمن الهيكل الإدارى للمشروع وترأس هذه الوحدة سيدة تتمتع بخلفية عملية فى مجال علم الاجتماع والزراعة والتي سبق لها تلقى تدريب فى هذا المجال . وأحد أهم مهامها هو العمل جنباً إلى جنب مع مسئول التدريب المعين من قبل المشروع لتأكيد مراعاة الجندر ضمن المحتوى التدريبى المقدم سواء للعاملين أو المنتفعين ، على أن يقوم المشروع بالاستعانة بمستشار محلى حاصل على تدريب كاف وله خبرة سابقة فى موضوعات الجندر يكون دوره / دورها من خلال مساعدة مسئول وحدة الجندر والمشاركة بالمشروع على وضع خطة عمل المشروع وذلك بالتعاون مع مشروع مبارك للتوطين كما سيقوم المشروع بتعيين موظفى خدمة اجتماعية ذوى خبرة سبق لهم تلقى التدريب المناسب ليعملوا جنباً إلى جنب مع مدير المنطقة من مشروع مبارك . ومن ضمن مهام مسئولة الجندر عرض نقاط الضعف والاحتياجات اللازمة على الإدارة العليا للمشروع ومسئولى المتابعة والتقييم بحيث يقوم المشروع بمراعاة تضمين الخطة والمتابعة منهج مشاركة المنتفع فى الأداء ويتم الإنفاق على أنشطة الجندر وكل ما يتبعها من أنشطة من مدخرات المشروع .

(٤-٤) الاهتمام بالبيئة :

من أهم العوامل التى تؤثر على سلامة البيئة فى مناطق العمل بالمشروع هى المخلفات الصلبة ومخلفات المياه والتي سيكون لها أثراً سلبياً إذا لم يتم التعامل معها بالطريقة السليمة .

وإذا لم يتم الاستخدام والتخزين الصحيح للأسمدة والمبيدات الحشرية فإن ذلك سيكون له أثراً معاكساً على المياه وسيعرض مستخدمى المياه لمخاطر صحية جسمية كما يجب الأخذ فى الاعتبار إن مياه الصرف الخاصة بقريه يوسف الصديق بالفيوم ستقوم بالصرف فى مصارف تنتهى عند بحيرة قارون .

ولضمان حفظ المياه من التلوث الضار على المدى الطويل للمشروع ، يجب التخلص من هذه المخلفات فى قنوات الصرف . ولضمان حماية البيئة فى مناطق عمل المشروع يجب تطبيق نظام إنتاجى يضمن المحافظة على البيئة مثل الزراعة العضوية لمحاصيل ذات مدخلات زراعية منخفضة كما يجب معالجة المخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحى لتقليل والحد من آثارها السلبية المباشرة على البيئة .

يجب تدريب الأسر المنتفعة فى « وادى ريان » تدريباً كافياً متخصصاً ، لرفع كفاءتهم فى التعامل مع البيئة وكيفية حماية الموارد البيئية والحفاظ عليها ورفع درجة الوعى لديهم بالنسبة للحياة فى المناطق المحمية بيئياً كما يجب أن يتضمن معرفة النظام البيئى السائد للمحمية والسلوكيات التى تمثل خطراً يهدد البيئة لهذه المحمية الطبيعية .

لقد طرحت العديد من القضايا للمناقشة بخصوص برامج الاستصلاح الخاصة بمنطقة وادى ريان منذ بدايته حيث إن هذا البرنامج يقع فى منطقة محمية طبيعية يجب الحفاظ عليها . إن آثار استصلاح الصحراء وتوطين المزارعين على البيئة المحيطة والخارجية يحتاج إلى المزيد من التقييم للمساعدة على تحديد المفاهيم والقضايا ذات الصلة . وفى هذا الشأن فإن التعاون الوثيق مع الهيئة المصرية لشئون البيئة سيكون ضرورياً .

وفيما يلى عرض للقضايا البيئية الحرجة الخاصة بوادى ريان والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار على نحو جدى :

- معالجة ما ينتج عن المستوطنين وعائلاتهم من مخلفات صلبة بصورة ملائمة .
- إذا لم يتم معالجة مياه الصرف المتراكمة فى مناطق عمل المشروع بشكل سليم فإن ذلك يؤثر سلباً على البيئة المحيط بهم .
- يجب توفير عدد ملائم من الماشية فى منطقة عمل المشروع .
- يجب حماية النباتات الطبيعية النادرة التى تنمو حول البحيرة .
- إن سوء معالجة مخلفات الحيوانات من الممكن أن يؤدى إلى تراكمها بصورة غير مشروعة فى تلك المناطق مما يسبب إلى الإضرار بالبيئة بصورة خطيرة غير قابلة للمعالجة .

• من أجل مضاعفة إنتاج الأراضى الزراعية المحدودة يجب اتباع الزراعة المكثفة واستخدام الأسمدة الكيماوية بالإضافة إلى زيادة انتشار وسائل مكافحة الآفات ، حيث تهدد تلك المدخلات الزراعية النظم البيئية الهشة كما أنها تؤثر سلباً على البيئة المحيطة والخارجية .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الأغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الإتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

(١) تقديم المعونة الغذائية :

(١ - ١) وفقاً لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية بميناء الإسكندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخير المصفى والإشراف المحلى) تقدر بـ ٦١٩, ٧٧٨, ٧ دولار أمريكى :

١ -	٢٥, ٤٧٩	طن مترى من دقيق القمح
٢ -	١, ٧٨٤	طن مترى زيت نباتى
٣ -	٢, ٥٤٨	طن مترى عدس
٤ -	١, ٥٢٩	طن مترى سكر

(١ - ٢) تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى يستخدم فى المشروع . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقاً لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى

ومحلياً بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزء من البرنامج القطري العام وللمدير القطري الحق في إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

وفي حالة عدم التمكن من توفير إحدى السلع المحددة بعاليه وبالكميات المطلوبة يحاول البرنامج استبدالها بكمية مناسبة من سلع بديلة أما في حالة توريد القمح بدلاً من دقيق القمح يتم الاستبدال طبقاً للاتفاق الموقع بين اللجنة العامة للمساعدات وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٥ فبراير ١٩٩٦ . وبناءً عليه يتم تسليم المنتفعين دقيق القمح على الرغم من ورود شحنة دقيق من البرنامج وفي حالة عدم توافر دقيق القمح خلال فترة صلاحيته يتم بيعه عن طريق المشروع أو لجنة المساعدات على أن يستخدم ثمنه فيما بعد لشراء الدقيق المطلوب طازجاً وقت الحاجة إليه وفي حالة عدم كفاية الثمن المباع به الدقيق لشراء نفس الكميات المباعة منه سيقوم المشروع بدفع فارق المبلغ لضمان توريد كامل الكمية بنسبة (١٠٠٪) .

(١ - ٣) وفقاً للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمي مواد المعونة لمدة أربعة أعوام (ستة عشر ربيعاً) وذلك من تاريخ بدء توزيع مواد المعونة الغذائية .

(١ - ٤) تحدد الشحنات طبقاً للمتاح من السلع المذكورة سنوياً وفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير في مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة وتشحن الدفعة الأولى من مواد المعونة في أقرب وقت ممكن حال إخطار الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي في خطاب الاستعداد الذي يفيد إكمال الأعداد والانتهاء من التجهيزات اللازمة وفقاً للمادة (٣) فقرة ١/٨ ، ٢/٨ .

(١ - ٥) قد يحدث تغيير في مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محلياً (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج بالتعاون مع الحكومة قد يشتري هذه السلع من السوق المحلي أو يطلب اتخاذ إجراءات لاستبدال السلع التي يوردها البرنامج بأخرى بديلة متوفرة محلياً ويتم التفاوض بين الحكومة والبرنامج بشأن معدل الاستبدال وفقاً لما تم توضيحه آنفاً في هذا الشأن .

(١ - ٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بمدى ما يتحقق بالنسبة للترتيبات التى يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

(١ - ٧) يتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوة القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقاً لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة نتجت لدى شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

(٢) تقديم مساعدات غير الغذائية :

(٢ - ١) يقوم برنامج الأغذية العالمى بتوريد أو ترتيب توريد سيارات وذلك نظراً لوجود نقص فى عدد السيارات اللازمة لمشروع مبارك واحتياجات الانتقال الخاصة ببرامج الإرشاد الزراعى . كما قرر البرنامج المبادرة بطلب توفير حملة تتألف من ثمانية شاحنات ثنائية الكبينة بقيمة إجمالية ٥٢٠٠٠٠ دولار أمريكى بالإضافة إلى ثلاثين موتوسيكل بقيمة إجمالية ٣٣٠٠٠ دولار أمريكى .

(٢ - ٢) يقوم البرنامج بتوريد أو ترتيب توريد المعدات والاحتياجات المشار إليها بعاليه تسليم الميناء (C.I.F) فور قيام الحكومة بإخطار البرنامج بإتمام اتخاذ الإجراءات وفقاً للمادة (٣) ١/٨ ، ٢/٨ علماً بأنه لن يتم توريد أى معدات حال انتهاء العمل بموجب اتفاقية المشروع .

(٢ - ٣) يقوم البرنامج بإخطار الحكومة كلما أمكن ذلك بشأن ما تحققه من الترتيبات اللازمة لتوريد المواد غير الغذائية .

(٣) الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٣ - ١) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٣ - ٢) ينظر برنامج الأغذية العالمى فى توفير خدمات تصل إلى ٥٠ ألف دولار أمريكى لمواجهة توفير تجهيزات إضافية للإعداد لبدء المشروع ، وسوف يقوم البرنامج بالاشتراك مع الحكومة فى تحديد أوجه الإنفاق تحت هذا البند والذي يخضع للإجراءات والتعليمات المالية المعمول بها فى برنامج الأغذية العالمى .

(٣ - ٣) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين المقابلين على المستوى الميدانى فى مجال المتابعة وإعداد التقارير والجندر وكل ما هو وثيق الصلة بالمتابعة والتقييم للأنشطة المتصلة بالمشروع وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٣ - ٤) يقدم برنامج الأغذية العالمى مبلغاً يصل إلى ٣٠ ألف دولار لمتابعة الإدارة القطرية خلال الدورة الوسطى للمشروع بالإضافة إلى تقييم المشاركة فى عمليات المتابعة والتقييم . وتخضع بنود الإنفاق فى هذا المجال للإجراءات المالية المعمول بها فى برنامج الأغذية العالمى الذى يحتفظ بحقه فى تحديد الخبراء الخارجيين والاتصال بهم متى لزم ذلك .

(٣ - ٥) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(١) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

- يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع (كما هو محدد بملحق ٢) وكذلك فى متابعة المشروع طبقاً لمؤشرات أداء المشروع المقترحة المدرجة فى ملحق (١) .

- يتولى موظفى مكتب البرنامج القطرى عمل ما يلى :

١ - زيارات تفتيشية ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطن المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية سواء فى المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرههم) .

- يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار مدير المشروع بزياراتهم الميدانية وسوف يصحبهم فى زياراتهم المسئولين المعنيين بالمشروع كما يمكنهم القيام بزياراتهم الميدانية بمبادرة شخصية منهم .

- يقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بإخطار ممثلي الجهات المانحة وممثلي المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلي :

١ - المكاتبات الرسمية .

٢ - الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

٣ - الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التي يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

- يساعد المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي موظفي المشروع في الحصول على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

- يتم إعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة لممثلي الجهات المانحة لمواقع محددة وذلك بالتشاور بين المكتب القطري للبرنامج ومدير المشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما يقوم المكتب القطري للبرنامج بدعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في زيارات ميدانية منتظمة لمتابعة أعمال تنفيذ المشروع .

- يساعد المكتب القطري للبرنامج بصورة خاصة موظفي المشروع للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتي يمكن الاستفادة منها في دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح مشروع مساعدات برنامج الأغذية ، مثل الوصول إلى توفير مصادر ائتمانية أخرى للمزارعين .

(٤) متابعة وتقييم المشروع :

(٤ - ١) يقوم المكتب القطري للبرنامج بتقديم تقرير (خلال مدة المشروع) عن سير العمل بالمشروع مرتين سنوياً ، تعتبر المذكرة السنوية الخاصة بحالة السلع (ملحق ٢) ، والتقرير المقدم كل ستة أشهر عن تمويل المشروع (ملحق ٢) من أهم التقارير المرحلية التي يقدمها المكتب القطري للمقر الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي .

(٤ - ٢) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بالقيام بمهمة تقديم تقرير لاستعراض النواحي الإدارية الخاصة بالبرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى وذلك بعد سنة ونصف من التنفيذ بالتشاور مع الحكومة . سيشمل هذا التقرير (المتفق عليه بواسطة مكتب التقييم التابع للبرنامج) استعراضاً للأداء التنفيذى للمشروع كما يشمل التوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات المشروع التنفيذية ويتم تسجيل نتائج هذه المذكرة فى تقرير يُعرض على مجلس إدارة البرنامج فى عام ٢٠٠٥ . وهذا التقرير سوف يحدد إلى أى مدى تم تنفيذ أهداف المشروع وفقاً لما سبق تحديده فى اجتماع اللجنة العليا لسياسات المعونة الغذائية (٣٩) كما يركز على بعض القضايا مثل أحقية المجموعة المستهدفة والإنجازات الأولية والمشاكل التى يواجهها المشروع والخطوات اللازمة لتحقيق إنجازات المشروع فى أفضل صورها .

(٤ - ٣) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره . يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضاً تحقيق الأهداف الأساسية بما يعنى القضاء على الفقر واستمرارية التنمية الزراعية وأيضاً يتم إيجاز النتائج والتوصيات الخاصة بالمعونة الغذائية فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التى يقوم برنامج الأغذية العالمى بتمويلها كما هو منصوص عليه فى بنود ٣-٣ ، ٣-٤ المذكورة بعاليه .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى ، كما ذكر سالفاً فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

(١) تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تعد الحكومة بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسؤولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمي للفئة المستهدفة لمساعدته .

(٢-١) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلي سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمي :

القيمة	تكاليف الحكومة
	تكلفة العون المباشر لمشروع برنامج الأغذية العالمي
جنيه مصرى ١١,٤٠٧,٤٠٦	- وحدة العاملين
جنيه مصرى ٣,٩١٧,٣٧٥	- انتقالات محلية وتخزين وتداول
جنيه مصرى ٩,٣٣٦,٠٠٠	- مساهمة تمويل المشروع
جنيه مصرى ٢٤,٦٦٠,٧٨١	الإجمالي
دولار أمريكى ٥,٣٣٧,٨٣١,٣٩	

(٣-١) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات . كما يتولى رئيس مجلس الإدارة العمل كحلقة اتصال بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات .

(١-٤) تتحمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المسئولية الكاملة لهذا المشروع وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولة عن تطوير البنية التحتية وعمليات استصلاح الأراضى الأولى التى تتم من خلال مقاولين فى حين تقع مسئولية اختيار المستوطنين ورعايتهم قبل وأثناء عمليات التوطين على مشروع مبارك القومى للتوطين .

- تتحمل هيئة حكومية تابعة لمكتب وزير الزراعة واستصلاح الأراضى مسئولية تنفيذ مهام جميع مشروعات المساعدة التابعة للأمم المتحدة فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ويرأس هذه الهيئة مشرفاً عاماً بالإضافة إلى وجود مدير تنفيذى دائم يعمل على تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام . تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتنهيئات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه الاجتماعية والاقتصادية .

- لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات ، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، وزارة الشؤون الاجتماعية) لتحقيق الدعم الفنى المطلوب ، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد . وسوف يتولى المدير التنفيذى مسئولية إدارة صندوق مدخرات المشروع كما ستقوم جميع الإدارات العاملة بالمشروع بالتعاون مع مشروع مبارك للتوطين بالعمل على تحديد احتياجات وألويات المستوطنين بالإضافة إلى ضمان تمكينهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الممولة من صندوق المدخرات .

(١-٥) تقوم اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية برئاسة السيد وزير الزراعة (وهى تمثل المحور الأساسى لمناقشة سياسات البرنامج) بالنظر فى مهام البرنامج القطرى بأكمله ، على أن يعتبر النشاط الفرعى (١ ب) عنصر رئيسى وتتكون هذه اللجنة من كبار ممثلى وزارة الزراعة ووزارة التنمية والمجتمعات الجديدة واللجنة العامة للمساعدات الأجنبية وهى جزء من وزارة التموين والتجارة الخارجية وقطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية . كما تشمل هذه اللجنة عضوية كل من الممثل المقيم للأمم المتحدة والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى . تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل ستة أشهر لوضع الخطوط العريضة للبرنامج وللتأكيد على التعاون فيما بين الإدارات الوزارية المختلفة كما تستعرض الإنجازات التى تم تحقيقها فى مجال أهداف البرنامج القطرى .

(١-٦) يتم تشكيل مجلس إدارة يكون أعضاؤه من رؤساء الأجهزة المعنية باستصلاح الأراضى التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ويختص بتحديد الخطوط العريضة الخاصة بالقضايا التنفيذية ووضع برامج ومناهج التنفيذ والتمويل المشترك واعتمادها وكذلك دعوة كل من المستشار القانونى والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى والمدير التنفيذى للمشروع لحضور اجتماعات مجلس الإدارة .

(١-٧) يتحمل مدير المشروع المسئولية المتعلقة بتنفيذ وإدارة المشروع وأعمال مجلس الإدارة والعرض مباشرة على مجلس الإدارة والمشرف العام موقف تنفيذ ومتابعة القرارات التى أقرها مجلس الإدارة .

(٢) ترتيبات التنفيذ السابقة لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على الانتهاء من اتخاذ الاجراءات الخاصة عن طريق الهيئات المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى المشروع قبل توطين المنتفعين وقبل البدء فى أنشطة المشروع .

- يتم تقديم هذه الإجراءات والتى يتم تنفيذها وفقاً لجدول زمنى محدد بواسطة المشرف العام ومدير المشروع إلى المدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى .

(١-٢) الالتزام بضوابط ومعايير الاختيار :

تعمل إدارة المشروع على أن يكون منتفعى المشروع - المقرر توطينهم مع بداية عام ٢٠٠٣ - من فئة صغار المزارعين المعدمين والذين يمثلون نسبة ٦٥٪ من إجمالى الأسر المنتفعة أما النسبة المتبقية ٣٥٪ فمن الخريجين الذين يعانون من البطالة والمنحدرين من أصول ريفية مع الالتزام بأن تبلغ نسبة النساء المنتفعات ٢٧٪ من فئة المزارعين المعدمين و ٤٪ من فئة الخريجين .

كما تضمن إدارة المشروع أيضاً أن اختيار مستوطنى المشروع يتم وفقاً لمعايير الاختيار المتفق عليها كما هو منصوص عليه فى الوثيقة (ملحق ١ - قسم رقم ١) .

(٢-٢) التعويضات :

تقوم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتعويض المستوطنين من صغار المزارعين المعدمين عن مستلزمات الإنتاج الزراعى والتي يتم توفيرها خلال العام الأول من الاستيطان .

(٣-٢) الالتزام النقدى الحكومى :

تلتزم الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما هو موضع بالبند السابق بتقديم دعم نقدى خلال العام الأول لكل أسرة مستوطنة يبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى على أن يشمل ذلك تقديم الدعم بأثر رجعى لمن تم توطينهم مسبقاً .

(٤-٢) بطاقات تحقيق الشخصية :

تضمن إدارة المشروع توفير بطاقات تحقيق الشخصية الرسمية بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة لكافة النساء اللاتى تم توطينهم فى منطقة عمل المشروع .

(٥-٢) تخصيص الأرض لزوجات المنتفع من صغار المزارعين :

تضمن إدارة المشروع أنه تم تسجيل فدائين من الستة أفدنة باسم الزوجة ، أى تخصيص نسبة تعادل (٣٣٪) من المساحة الإجمالية المخصصة للزوج .

(٦-٢) بطاقات حيازة الزوجة للأرض :

تصدر إدارة مشروع مبارك للتوطين بطاقات حيازة رسمية للأرض لكل المستوطنين من الإناث والذكور (المنتفع المباشر والقرين) والذين تم توطينهم بالفعل .

(٧-٢) التدريب :

- نظراً لأهمية التدريب فى مجال تحسين الأراضى والتنمية الزراعية خاصة فى العام الأول من الاستيطان تؤكد إدارة المشروع على تنفيذ دورات تدريبية على مستوى القرية للمستوطنين الجدد بهدف استفادة أكبر عدد ممكن منهم كما تؤكد الإدارة على إتاحة الفرصة للسيدات المستوطنات لتلقى الدورات التدريبية .

- تتولى إدارة المشروع مهام تطوير وإدارة برامج التدريب المتخصصة لمديرى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية فى مجال إدارة القروض والائتمان .

- يحدد خطاب الاستعداد الإجراءات التى تم اتخاذها ، بما يشمل التكاليف والتمويل لضمان توفير دورات التدريب للمستوطنين الذين تم تحديد أعدادهم خلال العام الأول للمشروع كما يتم تحديد المحتوى التدريبى وتحديد الجهة المتخصصة التى تتولى تنفيذ الدورات التدريبية مع الحرص على تطوير خطة التدريب (فى منطقة عمل المشروع) لتتفق والاحتياجات اللازمة مع الوضع فى الاعتبار أهمية توفير تسهيلات التدريب التى يتم تحديدها .

(٨-٢) إدارة المشروع :

يقوم مشروع مبارك القومى بتعيين عدد ملاحم من مهندسى الإرشاد الزراعى فى مناطق عمل المشروع .

(٩-٢) الائتمان والقروض :

تلتزم إدارة المشروع بتطوير إجراءات ائتمانية ممكنة حتى يتم تنفيذها بواسطة التعاونيات المحلية .

(٢-١٠) الإشراف البيئي :

تقوم كل من إدارة المشروع ومشروع مبارك باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ برنامج إشراف بيئي متكامل .

(٣) استلام ونقل ملكية السلع :

(١-٣) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي ، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل في حالة نقل السلع من المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء . وفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمي فإن الشركة الناقلة تتحمل مسؤولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٢-٣) بالنسبة للمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي للمشروع (السيارات ، عربات الإسعاف ، جميع أنواع شاحنات النقل ، الآلات الزراعية ، الأجهزة العلمية ، الموتوسيكلات ، الطلمبات وجميع المعدات الأخرى) تعفى تماماً من جميع الضرائب والرسوم الحالية والمستقلة (ضريبة المبيعات ، الضريبة الجمركية ، ضريبة الاستهلاك ...) . كما تعفى من جميع النفقات الخاصة بالمخازن ورسوم وأتعاب التحميل وجميع الرسوم الخاصة بالميناء والخدمات المختلفة الحالية والمستقبلية . هذا بالإضافة إلى أن الإفراج النهائي يتم باسم " مشروع برنامج الأغذية العالمي مصر الوسطى - العليا " .

(٣-٣) أما في حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسؤولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عتابر التخزين داخل المركب . أما في حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية في عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسؤولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل .

(٤) استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب ، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضاً بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

(٥) الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥-١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٢-٥) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمي وحده الحق في متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحري أو البري فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التي تلحق بالسلع والتي تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٣-٥) بدون تحيز لاصطلاح " نقل الملكية " فإنه في حالة تعدي التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمي الحق بناءً على رغبته وحده في رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التي تقع في مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٤-٥) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالشكل الإداري للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التي يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة في بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمي والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمي باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفي حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتي يؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة في بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحري عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسؤولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتي تتولى في ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما في حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسؤولية الحكومة في هذه الحالة هي التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً في ميناء الاستلام المحدد .

(٦-٥) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو شابه ذلك تحمل عبارة "F.C.L" أى "حمولة كاملة" فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أى تدخل ضمن مسؤولية البرنامج ، حيث ما زال مالكا للشحنة . وإذا حدثت أية تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ أى تقع ضمن مسؤولية الحكومة بمعنى أنها حدثت بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسؤولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

(٦) الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الإسكندرية وبعد الانتهاء من رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركى يتم إيداع المواد الغذائية فى مخزن عموم أبيس والذى تبلغ سعته ١١٠٠٠ طن مترى . تم حديثا بناء مخزين توزيع فى كل من القرى التالية : صديق المنشاوى ، سوهاج ، رفاعة الطهطاوى وأسيوط . تبلغ سعة كل مخزن ١٥٠٠ طن مترى ، أى ٣٠٠٠ طن لكل قرية . تحتوى كل القرى القوائم بها المشروع (ماعدا قريتين) على مخازن توزيع ذات سعة تخزين تصل إلى ١٥٠٠ طن لكل مخزن ومن هنا فإن إجمالى القدرة التخزينية للمشروع ستصل إلى ١٦٥٠٠ طن تنتقل السلع على دفعات ربع سنوية إلى مخزن القرية حتى يتم توزيعها على المستفيدين .

(٦-٢) يتسلم المستوطنون حصصاً عائلية (مكونة من خمس حصص فردية) ، لمدة أربع سنوات ، بداية من أول عام للاستيطان (أنظر الشرح التفصيلي لمجدول التوزيع في ملحق ١ جدول ٤) كما تتسلم الأسر التي يعولها إناث نسبة إضافية تبلغ ٢٥٪ من الحصة الأساسية في أول عامين من الاستيطان .

يتم إعلان المستوطنين بتاريخ بدء توزيع السلع الغذائية بمجرد وصولها إلى القرى وتكون مخازن التوزيع متاحة للمستوطنين للحصول على حصصهم الغذائية لمدة شهر واحد كل ثلاثة شهور (ربع سنوي) وذلك بتقديم بطاقات استلام الحصص بالنسبة للأزواج تكون البطاقات باسم كل من المستوطن المباشر وقرينته وذلك النظام الجديد له مزاياه في أنه حين يتغيب المنتفع المباشر يقوم قرينه / قرينته باستلام الحصة الغذائية نيابة عنه وفي حالة الأسر التي تعولها الإناث ستكون البطاقة باسم المرأة العائلة واسم عضو آخر من الأسرة بناءً على اختيارها .

(٦-٣) تتكون الحصة الغذائية المقدمة للمتفعين المستهدفين (٨١٪ صغار

المزارعين ، ١٩٪ خريجين غير عاملين و ١٣٪ إناث) على النحو التالي:

السلع	حصة العائلة الربع سنوية (كجم)	حصة الفرد اليومية (جم)	معدل التكلفة المحلية في منطقة المشروع إبريل ١ (كجم/حم)	قيمة الحصة اليومية للأسرة (٥ أفراد) (حم)
- دقيق قمح	٢٠٠	٤٤٤٤	١٠٠٠	٢٢٢٢
- زيت نباتي	١٤	٣١١	٣٢٥٠	٥٠٧
- عدس	٢٠	٤٤٤	٣٠٠٠	٦٦٦
- سكر	١٢	٢٦,٧	١٣٠٠٠	١٧٤
الإجمالي				٣٥٦٩
الإجمالي (كجم / ٣ شهور)	٢٤٦		قيمة الحصة اليومية للأسرة (٣ شهور)	٣٢١٠

(٤-٦) ستقوم الحكومة بما فيها من هيئات عامة معنية والهيئة الإدارية للمشروع باتخاذ إجراءات صارمة للتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك يقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

(٥-٦) بدون تحيز لاصطلاح " نقل الملكية " فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية ويتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة .. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية تكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى .

(٧) مدخرات المشروع :

(١-٧) تساهم الحكومة بمبلغ ٢٥ جنيهاً مصرياً لكل أسرة مستوطنة شهرياً على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ١١,٦٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات .

(٢-٧) على ضوء أهمية دور التعاونيات فى خدمة المستوطنين ، يتم تخصيص نسبة ٣٥٪ من مدخرات المشروع لإمداد التعاونيات القروية برأس المال اللازم لتمكينهم من توفير المدخلات الزراعية والائتمان لأعضائها من المستوطنين كما يتم تخصيص نسبة ٢٠٪ من مدخرات المشروع توجه لإنشاء صندوق القروض والذى يستخدم كضامن إضافى لمساعدة التعاونيات فى الحصول على قرض من البنوك ... كما يتم تخصيص نسبة ١٠٪ من مدخرات المشروع لنشاط الثروة الحيوانية فى حين تقرر تخصيص نسبة ٢٠٪ لنشاط التدريب أما بالنسبة لمنهج الجندر والمشاركة فقد تقرر تخصيص نسبة (١٠٪) من المدخرات لدعم أنشطة توجه لزيادة الوعى بمفهوم الجندر ولمساندة الاحتياجات الخاصة

للسيدات المستوطنات بمنطقة عمل المشروع وأيضاً للارتقاء بمستوى تفهم المستوطنين ذكور وإناث لأهمية المشاركة فى المشروعات التى تتم داخل نطاق عمل المشروع كذلك مساهماتهم فى أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة بالمشروع كما تقرر تخصيص نسبة (٥٪) للارتقاء بمستوى أداء هيئة موظفى المشروع وذلك من خلال تلقى الدورات التدريبية .. وبالرغم من ذلك ، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى تتخذ منهجاً أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبندود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى .

(٣-٧) يتم تعيين لجنة "صندوق المدخرات" بواسطة قرار وزارى وتكون تلك اللجنة مسئولة عن تخصيص واستخدام مدخرات المشروع على أن يكون كل من المدير القطرى ومستشار البرنامج ومدير المشروع أعضاء فى تلك اللجنة وأن يتم عقد أول اجتماع للجنة عند بدء توزيع المعونة الغذائية وعلى أن تعقد جلساتها فيما بعد بواقع مرة كل ستة أشهر للبت والنظر فى استخدام المدخرات المحققة للمشروع .

(٤-٧) فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بتشجيع المنتفعين على المشاركة وزيادة الوعى بمفهوم الجندر كذلك الأنشطة التى تدعم الاحتياجات الخاصة للمرأة فإن لجنة المدخرات سوف تبحث المقترحات المقدمة من مجموعة المستوطنين والتى يتم مناقشتها وتطويرها خلال لقاءات على مستوى القرية تقوم جمعية تنمية المجتمع المشهرة بالمنطقة بالإعداد والترتيب لها من خلال مساعدة وحدة الجندر والمشاركة بالمشروع وبنفس الطريقة سوف يتم التعرف على الاحتياجات والمهام المختصة بها التعاونيات من خلال لقاءات تعقد مع أعضاء الجمعيات التعاونية على المستوى المحلى للقرية ثم ترفع بعد ذلك للعرض على اللجنة الفنية (لجنة المدخرات) كما تعمل وحدة الجندر والمشاركة على وضع آلية خاصة لدعم أهمية مراعاة زيادة مشاركة المرأة كعضو فى الجمعية التعاونية وتحديد مهامها .

(٧-٥) تودع مدخرات المشروع فى حساب جارى خاص فى بنك حكومى ويتحمل كل من المشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى مسؤولية الإدارة المالية بما يشمل عمل الميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية .

(٨) الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابياً بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٦-١) المشار إليه آنفاً فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمناً أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

(٩) القواعد التنظيمية :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها تتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

(١٠) تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١-١٠) توفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفي ومستشاري الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمي وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه .

(٢-١٠) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمي أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(٣-١٠) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامه ببرنامج الأغذية العالمي وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمي وتوزيعها .

(١١) الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم :

(١-١١) تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم مايلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة والمدخرات الناجمة والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم توضع شروط خاصة يتفق عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمي بشكل مفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١-٢) إدارة المعونة الغذائية :

سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيانياً بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير كما هو موضح بالملحق الثانى .

(١١-٣) إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول قسم ٢ وفقاً لما هو متفق عليه .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفى المشروع والعاملين به وذلك قبل بدء التنفيذ .

(١١-٤) المدخرات الناجمة :

يلتزم مدير المشروع بتقديم تقرير بواقع كل ستة أشهر عن الإيداعات والمصروفات والانتفاع بالمدخرات للمكتب القطرى للبرنامج كما يتم متابعة الانتفاع بمدخرات المشروع ومصروفاته بشكل منتظم عن طريق الوحدة الإدارية المنوطة بذلك فى الهيكل الإدارى بالمشروع ومكتب البرنامج ويتم إعداد تقرير مفصل عن المصروفات مع تحديد الأنشطة التى تم دعمها على مستوى القرية بمنطقة عمل المشروع وتقديمه للجنة الفنية ومكتب برنامج الأغذية العالمى على فترات ربع سنوية .

(١١-٥) المساعدات غير الغذائية :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير نصف سنوى عن المساعدات غير الغذائية المقدمة للمشروع وسوف يحدد بالتقرير نوع وكمية المساعدات المقدمة واسم الجهة المانحة وتاريخ استلام المنحة وأسلوب وكيفية توزيعها (بمعنى الموقع الذى وجهت إليه تلك المساعدات) وطرف الانتفاع بها بما يتفق والسابق تحديده والمنصوص عليه فى فقرة " ملخص عن النشاط " .

(١١-٦) الحسابات السنوية والختامية :

تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج على أن توضح هذه الحسابات كميات كل سلعة تم استلامها من برنامج الأغذية العالمى وسجلات الإضافة والصرف والإيرادات وما تم صرفه والخسائر ورصيد المواد فى كل مخزن والكميات التى تم توزيعها وعدد المنتفعين بهذه السلع وإجمالى المدخرات الناجمة عن المشروع .. وكذلك ما تم بشأن الانتفاع بالمدخرات كما هو منصوص عليه فى البند ثالثاً ، فقرة (٩-٤) وسوف توضح حسابات المراجع الخارجى المساعدات غير الغذائية التى تلقاها المشروع من برنامج الأغذية العالمى والتصديق على استمرارية إتاحتها للاستخدام فيما يدعم أهداف أنشطة المشروع .

(١٢) استمرار تحقيق هدف المشروع :

سوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(المادة الرابعة)

شروط عامة

- ١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .
- ٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .
- ٣ - يعتبر هذا المشروع منتهياً لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .

٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمي وفي حالة حدوث أى تغيير ملحوظ فى الموقف يستدعى تغييراً فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أما إذا كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمي من خلال مكتب المدير القطرى بشأن إجراء التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى :

(١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة ، أو

(٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يوماً .

٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمي وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يُساء استخدامها .

٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمي المتبقية التى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .

٨ - أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمي ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال .

٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .

وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفاوضان على خطة العمليات هذه ...

قدمت خطة العمليات هذه فى خمس نسخ باللغة الإنجليزية ..

القاهرة فى : / /

مفوضاً عن برنامج الأغذية العالمى

(التوقيع)

الاسم : Chris Gerwinski

الوظيفة : المدير القطرى

لبرنامج الأغذية العالمى

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية

(التوقيع)

الاسم : الأستاذ الدكتور / يوسف والى

الوظيفة : نائب رئيس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

ملحقات :ملحق رقم (١) :

نتائج المشروع	جدول ١	
برنامج التوطين	جدول ٢	
مجموعات الأسر المستوطنة موزعة كل ربع سنة	جدول ٣	
المستفيدين والحصص الفردية عن كل عام	جدول ٤	
أيام توزيع الحصص الغذائية	جدول ٥	
الاحتياجات من المعونة عن كل ربع سنوى	جدول ٦	
المدخرات المحققة	جدول ٧	
ميزانية الحكومة	جدول ٨	
معايير اختيار الأسر المستوطنة (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى).		القسم الأول
مؤشرات متابعة المشروع		القسم الثانى
ميزانية نشاط البرنامج القطرى		القسم الثالث

ملحق رقم (٢) :البيانات الأساسية للتقرير الربع سنوى عن تنفيذ المشروع :

وصول الشحنة	جدول ١
عدد أسر المستوطنين والأفدنة المخصصة لهم	جدول ٢
عدد المنتفعين بمساعدات برنامج الأغذية العالمى	جدول ٣
بيانات السلع الغذائية	جدول ٤
بيان بواقع حركة السلع الغذائية	جدول ٥

البيانات الأساسية للتقرير الربع سنوى عن تنفيذ المشروع :

جدول ١	تنمية البنية التحتية
جدول ٢	المدخرات المحققة
جدول (٢ - أ)	ملخص عن التمويل الناجم وعن ما تم إنفاقه
جدول (٢ - ب)	تعاونيات القرى المحلية
جدول (٢ - ج)	الثروة الحيوانية والداجنة
جدول (٢ - د)	التدريب
جدول (٢ - هـ)	الائتمان والقروض
جدول ٣	الإنتاج الزراعى
جدول ٤	تقرير الجندر

- التقرير الشهرى للسلع الغذائية .

الملحق الأول

جدول (١)

جمعيات زراعية ذات برامج اثنمانية مناسبة	فئات المستوطنين		عدد الأسر المستوطنة والمتلقية للدعم الحكومي والمعونة الغذائية	إجمالي المساحة المتزرعة (بالفدان)	القسرية
	صغار مزارعين	خريجين			
	إجمالي (السيدات)				
					الفيوم
٢	(٧٠)٧٠٢	(٧٠)٧٠٢	(٧٠)٧٠٢	٣٥١٠	- الصديق يوسف
٢	(٤٢٤)١٢١٠	(٤٢٤)١٢١٠	(٤٢٤)١٢١٠	٣٠٢٥	- سيدنا خضر (١)
٢	(٣٨٠)١٠٠٠	(٣٨٠)١٠٠٠	(٣٨٠)١٠٠٠	٢٥٠٠	- سيدنا خضر (٢)
٦	(٨٧٤)٢٢١٠	(٨٧٤)٢٩١٢	(٨٧٤)٢٩١٢	٩٠٣٥	- جملة
					بنى سويف
١	(٩٢)٥٠٠	(٩٢)٥٠٠	(٩٢)٥٠٠	١٢٥٠	- الشروق (١)
١	(٧٠)٥٠٠	(٧٠)٥٠٠	(٧٠)٥٠٠	١٢٥٠	- الشروق (٢)
١	(٣٥)٧٠٠	(٣٥)٧٠٠	(٣٥)٧٠٠	٣٥٠٠	- الأنصار
٢	(٣٠٠)١٠٠٠	(٣٠٠)١٠٠٠	(٣٠٠)١٠٠٠	٢٥٠٠	- الأجيال
٥	(٣٥)٧٠٠	(٤٦٢)٢٠٠٠	(٤٩٧)٢٧٠٠	٨٥٠٠	- جملة
					أسيوط
١	(١)٤٥٠	٧٨	(١)٥٢٨	٣٥٧٠	- رفاة الطهطاوى
					سوهاج
٣	(١٣)٨٦٢	(٧٢)٦٩٣	(٨٥)١٦٤٠	٨٤٧٥	- صديق المنشاوى
١٥	(١١٩)٢٧٢٧	(١٣٣٨)٥٠٥٣	(١٤٥٧)٧٧٨٠	٢٩,٥٨٠	الإجمالي

مخرجات المشروع

صغار المزارعين المتلقين تدريب زراعي وفقاً للخطة الموضوعة	الأسر المنتفعة من صندوق المشروعات ٥٠٪ من الإجمالي ٥٠٪ من السيدات		الأسر المستوطنة المنتفعة من قروض الصندوق المركزي لتنمية الثروة الحيوانية ٧٥٪ من الإجمالي ٧٥٪ سيدات		الأسر المستوطنة المتلقية ائتمان من الجمعية التعاونية وعلى أن تمثل المرأة نسبة ٧٠٪ بشكل نسبي	
	صغار مزارعين	خريجين	صغار مزارعين	خريجين	صغار مزارعين	خريجين
	جملة السيدات المقترضات وبصفة أساسية المنتفعة المباشرة		جملة السيدات المقترضات وبصفة أساسية المنتفعة المباشرة		جملة السيدات المقترضات وبصفة أساسية المنتفعة المباشرة	
(٧٠)٧٠٢	(٣٥)٣٥١	(٥٢)٥٢٦	(٥٢)٥٢٦	(٤٩)٤٩٢	(٤٩)٤٩٢	
(٤٢٤)١٢١٠	(٢١٢)٦٠٥	(٣١٨)٩٠٨	(٣١٨)٩٠٨	(٢٩٧)٨٤٧	(٢٩٧)٨٤٧	
(٣٨٠)١٠٠٠	(١٩٠)٥٠٠	(٢٨٥)٧٥٠	(٢٨٥)٧٥٠	(٢٦٦)٧٠٠	(٢٦٦)٧٠٠	
(٨٧٤)٢٩١٢	(٣٥)٣٥١	(٤٠٢)١١٠٥	(٥٢)٥٢٦	(٦٠٣)١٦٥٨	(٤٩)٤٩٢	
(٩٢)٥٠٠	(٤٦)٢٥٠	(٦٩)٣٧٥	(٦٩)٣٧٥	(٦٤)٣٥٠	(٦٤)٣٥٠	
(٧٠)٥٠٠	(٣٥)٢٥٠	(٥٣)٣٧٥	(٥٣)٣٧٥	(٤٩)٣٥٠	(٤٩)٣٥٠	
(٣٥)٧٠٠	(١٧)٣٥٠	(٢٦)٥٢٥	(٢٦)٥٢٥	(٢٥)٤٩١	(٢٥)٤٩١	
(٣٠٠)١٠٠٠	(١٥٠)٥٠٠	(٢٢٥)٧٥٠	(٢٢٥)٧٥٠	(٢١٠)٧٠٠	(٢١٠)٧٠٠	
(٤٩٧)٢٧٠٠	(١٧)٣٥٠	(٢٣١)١٠٠٠	(٢٦)٥٢٥	(٣٤٧)١٥٠٠	(٢٥)٤٩١	
(١)٥٢٨	(١)٢٢٥	٣٩	(١)٣٣٨	٥٨	(١)٣١٥	
(٨٥)١٦٤	(٧)٣٤٨	(٣٦)٣٨٢	(١٠)٤٧٤	(٥٤)٥٧٤	(٩)٦١٢	
(١٤٥٧)٧٧٨	(٦٠)١٣٦٤	(٦٦٩)٢٥٢٦	(٨٩)١٣٣٧	(٤٠١)٣٧٩	(٨٤)١٩١٠	

جدول (٢) - برنامج التوطن

المحافظة	القرية	عائل الأسرة	عدد المنتفعين	عدد الأزواج	تاريخ أول توزيع	تاريخ آخر توزيع	
المنطقة	الصلديق يوسف	صغار مزارعين (ذكور)	٦٣٢		٢٠٠٦/١٢/٣١		
		خريجين (ذكور)			٢٠٠٣/١/١		
		إجمالي (ذكور)	٦٣٢				
		صغار مزارعين (إناث)					
		خريجين (إناث)	٧٠			٢٠٠٦/١٢/٣١	
		إجمالي (إناث)	٧٠				
		إجمالي	٧٠٢				
		صغار مزارعين (ذكور)	٧٨٦			٢٠٠٦/١٢/٣١	
		خريجين (ذكور)					
		إجمالي (ذكور)	٧٨٦				
سبلنا خضر (١)	سبلنا خضر (١)	صغار مزارعين (إناث)	٤٢٤		٢٠٠٦/١٢/٣١		
		خريجين (إناث)					
		إجمالي (إناث)	٤٢٤				
		صغار مزارعين (ذكور)	١٢١٠				
		إجمالي (ذكور)	١٢١٠				
سبلنا خضر (٢)	سبلنا خضر (٢)	صغار مزارعين (ذكور)	٦٢٠		٢٠٠٦/١٢/٣١		
		خريجين (ذكور)					
		إجمالي (ذكور)	٦٢٠				
		صغار مزارعين (إناث)	٣٨٠		٢٠٠٦/١٢/٣١		
		إجمالي (إناث)	٣٨٠				
سبلنا خضر (٢)	سبلنا خضر (٢)	صغار مزارعين (إناث)	٣٨٠		٢٠٠٦/١٢/٣١		
		إجمالي (إناث)	٣٨٠				
			١٠٠٠				

تاريخ آخر توزيع	تاريخ أول توزيع	عدد الأناج	عدد المنتفعين	عائل الأسرة	الفترة	المحافظة
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٤٠٨	صغار مزارعين (ذكور) خريجين (ذكور)	الشروق (١)	
			٤٠٨	إجمالي (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٩٢	صغار مزارعين (إناث) خريجين (إناث)	الشروق (١)	
			٩٢	إجمالي (إناث)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٥٠٠	صغار مزارعين (ذكور)	الشروق (٢)	
			٤٣٠	خريجين (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٤٣٠	إجمالي (ذكور)	الشروق (٢)	
			٧٠	صغار مزارعين (إناث) خريجين (إناث)		
			٧٠	إجمالي (إناث)	الشروق (٢)	
			٥٠٠	صغار مزارعين (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٦٦٥	خريجين (ذكور)	الأنصاف	
			٦٦٥	إجمالي (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٣٥	صغار مزارعين (إناث)	الأنصاف	
			٣٥	خريجين (إناث)		
			٧٠٠	إجمالي (إناث)	الأنصاف	
			٧٠٠	صغار مزارعين (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٧٠٠	خريجين (ذكور)	الأنصاف	
			٧٠٠	إجمالي (ذكور)		
٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٣/١/١		٣٠٠	صغار مزارعين (إناث)	الأنصاف	
			٣٠٠	خريجين (إناث)		
			٣٠٠	إجمالي (إناث)	الأنصاف	
			٣٠٠	صغار مزارعين (إناث)		
			٣٠٠	خريجين (إناث)	الأنصاف	
			٣٠٠	إجمالي (إناث)		

بني سليف

جدول (٣) توعيات المستوطنين موزعة بواقع كل ربع سنة

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	٢٠٠٣ عائل الأسرة
٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	صغار مزارعين (ذكور)
٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	خريجين (ذكور)
٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	إجمالي (ذكور)
١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	صغار مزارعين (إناث)
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	خريجين (إناث)
١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	إجمالي (إناث)
				الزوجات
٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	إجمالي صغار المزارعين
٢٧٢٧	٢٧٢٧	٢٧٢٧	٢٧٢٧	إجمالي الخريجين
٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	الإجمالي
				٢٠٠٤
٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	صغار مزارعين (ذكور)
٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	خريجين (ذكور)
٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	إجمالي (ذكور)
١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	صغار مزارعين (إناث)
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	خريجين (إناث)
١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	إجمالي (إناث)
				الزوجات
٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	إجمالي صغار المزارعين
٢٧٢٧	٢٧٢٧	٢٧٢٧	٢٧٢٧	إجمالي الخريجين
٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	الإجمالي

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	عائل الأسرة
				٢٠٠٥
٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	صغار مزارعين (ذكور)
٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	خريجين (ذكور)
٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	إجمالي (ذكور)
١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	صغار مزارعين (إناث)
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	خريجين (إناث)
١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	إجمالي (إناث)
				الزوجات
٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	إجمالي صغار المزارعين
٧٧٢٧	٧٧٢٧	٧٧٢٧	٧٧٢٧	إجمالي الخريجين
٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	الإجمالي
				٢٠٠٦
٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	٣٧١٥	صغار مزارعين (ذكور)
٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	٢٦٠٨	خريجين (ذكور)
٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	٦٣٢٣	إجمالي (ذكور)
١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	١٣٣٨	صغار مزارعين (إناث)
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	خريجين (إناث)
١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	١٤٥٧	إجمالي (إناث)
				الزوجات
٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	٥٠٥٣	إجمالي صغار المزارعين
٧٧٢٧	٧٧٢٧	٧٧٢٧	٧٧٢٧	إجمالي الخريجين
٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	٧٧٨٠	الإجمالي

جدول (٤) الحصص الفردية الربيع سنوية / نوعيات المستوطنين

	الربيع الرابع	الربيع الثالث	الربيع الثاني	الربيع الأول		المستوطنون
١١,٣٨١,٤٠٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠		٢٠٠ عائلة الأسرة (ذكور)
٦,٦٨٧,٠٠٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	صغار مزارعين	
٤,٦٩٤,٤٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	خريجين	
٣,٢٧٨,٢٥٠	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣		عائل الأسرة (إناث)
٢,٤٠٨,٤٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	صغار مزارعين	
٢١٤,٢٠٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	خريجين	
٦٥٥,٦٥٠	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥	حصة إضافة	
١٤,٦٥٩,٦٥٠	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣		الإجمالي
						٢٠٠ عائلة الأسرة (ذكور)
١١,٣٨١,٤٠٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	صغار مزارعين	
٦,٦٨٧,٠٠٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	خريجين	
٤,٦٩٤,٤٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠		عائل الأسرة (إناث)
٣,٢٧٨,٢٥٠	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣	٨١٩,٥٦٣	صغار مزارعين	
٢,٤٠٨,٤٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	خريجين	

	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		المتفعلون
٢١٤,٢٠٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	حصة إضافية	
٦٥٥,٦٥٠	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥	١٦٣,٩١٢,٥		
١٤,٦٥٩,٦٥٠	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣	٣,٦٦٤,٩١٣		الإجمالي
١١,٣٨١,٤٠٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠		عائل الأسرة (ذكور)
٦,٦٨٧,٠٠٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	صغار مزارعين	
٤,٦٩٤,٤٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	خريجين	
٢,٦٢٢,٦٠٠	٦٥٥,٦٥٠	٦٥٥,٦٥٠	٦٥٥,٦٥٠	٦٥٥,٦٥٠		عائل الأسرة (إناث)
٢,٤٨٨,٤٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	صغار مزارعين	
٢١٤,٢٠٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	خريجين	
١٤,٠٠٤,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠		الإجمالي
١١,٣٨١,٤٠٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠	٢,٨٤٥,٣٥٠		٢٠ عائل الأسرة (ذكور)
٦,٦٨٧,٠٠٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	١,٦٧١,٧٥٠	صغار مزارعين	
٤,٦٩٤,٤٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	١,١٧٣,٦٠٠	خريجين	

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المتفهمون
٢,٦٢٢,٦٠٠	٦٥٥,٦٥٠	٦٥٥,٦٥٠	٦٥٥,٦٥٠	عائل الأسرة (إناث)
٢,٤٠٨,٤٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	٦٠٢,١٠٠	صغار مزارعين
٢١٤,٢٠٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	٥٣,٥٥٠	خريجين
١٤,٠٠٤,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	٣,٥٠١,٠٠٠	الإجمالي
٤٥,٥٢٥,٦٠٠				الإجمالي (عائل الأسرة ذكور)
٢٦,٧٤٨,٠٠٠				صغار مزارعين
١٨,٧٧٧,٦٠٠				خريجين
١١,٨٠١,٧٠٠				الإجمالي (عائل الأسرة إناث)
١٠,٩٣١,٨٥٠				صغار مزارعين
٨٥٦,٨٠٠				خريجين
١,٣١١,٣٠٠				حصة إضافية
٥٧,٣٢٧,٣٠٠				

* سيتم توفير نسبة (٢٥٪) من المونة الغذائية الإضافية للأسر التي تعولها السيدات خلال السنتين الأولى من عملية التوطين.

جدول (٥) أيام توزيع الحصص

٥٦٩,٠٧.		عائل الأسرة (ذكور)	٢٠٠٣
٢٣٤,٣٥.	صغار المزارعين		
٢٣٤,٧٢.	خريجين		
١٣١,١٣.		عائل الأسرة (إناث)	
١٢٠,٤٢.	صغار المزارعين		
١٠,٧١.	خريجين		
٧٠٠,٢٠٠.			الإجمالي
٥٦٩,٠٧.		عائل الأسرة (ذكور)	٢٠٠٤
٢٣٤,٣٥.	صغار المزارعين		
٢٣٤,٧٢.	خريجين		
١٣١,١٣.		عائل الأسرة (إناث)	
١٢٠,٤٢.	صغار المزارعين		
١٠,٧١.	خريجين		
٧٠٠,٢٠٠.			الإجمالي
٥٦٩,٠٧.		عائل الأسرة (ذكور)	٢٠٠٥
٢٣٤,٣٥.	صغار المزارعين		
٢٣٤,٧٢.	خريجين		
١٣١,١٣.		عائل الأسرة (إناث)	
١٢٠,٤٢.	صغار المزارعين		
١٠,٧١.	خريجين		
٧٠٠,٢٠٠.			الإجمالي
٥٦٩,٠٧.		عائل الأسرة (ذكور)	٢٠٠٦
٢٣٤,٣٥.	صغار المزارعين		
٢٣٤,٧٢.	خريجين		
١٣١,١٣.		عائل الأسرة (إناث)	
١٢٠,٤٢.	صغار المزارعين		
١٠,٧١.	خريجين		
٧٠٠,٢٠٠.			الإجمالي
		عائل الأسرة (ذكور)	الإجمالي
	صغار المزارعين		
	خريجين		
		عائل الأسرة (إناث)	
	صغار المزارعين		
	خريجين		
			الإجمالي

الغذائية / توعيات المواطنين

٢, ٢٧٦, ٢٨.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.
١, ٣٣٧, ٤٠.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.
٩٣٨, ٨٨.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.
٥٢٤, ٥٢.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.
٤٨١, ٦٨.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.
٤٢, ٨٤.	١, .٧١.	١, .٧١.	١, .٧١.
٢, ٨٠٠, ٨٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.
٢, ٢٧٦, ٢٨.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.
١, ٣٣٧, ٤٠.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.
٩٣٨, ٨٨.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.
٥٢٤, ٥٢.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.
٤٨١, ٦٨.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.
٤٢, ٨٤.	١, .٧١.	١, .٧١.	١, .٧١.
٢, ٨٠٠, ٨٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.
٢, ٢٧٦, ٢٨.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.
١, ٣٣٧, ٤٠.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.
٩٣٨, ٨٨.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.
٥٢٤, ٥٢.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.
٤٨١, ٦٨.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.
٤٢, ٨٤.	١, .٧١.	١, .٧١.	١, .٧١.
٢, ٨٠٠, ٨٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.
٢, ٢٧٦, ٢٨.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.	٥٦٩, .٧.
١, ٣٣٧, ٤٠.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.	٣٣٤, ٣٥.
٩٣٨, ٨٨.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.	٢٣٤, ٧٢.
٥٢٤, ٥٢.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.	١٣١, ١٣.
٤٨١, ٦٨.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.	١٢, .٤٢.
٤٢, ٨٤.	١, .٧١.	١, .٧١.	١, .٧١.
٢, ٨٠٠, ٨٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.	٧٠٠, ٢٠٠.
٩, ١٠٥, ١٢.			
٥, ٣٤٩, ٦٠٠.			
٣, ٧٥٥, ٥٢.			
٢, .٩٨, .٨.			
٢, .٥٥, ٢٤.			
١٧١, ٣٦.			
١١, ٢٠٣, ٢٠٠.			

جدول (٧) المدخرات المحققة

الإجمالي	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة
٢,٣٣٤,٠٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٢٠٠٣
٢,٣٣٤,٠٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٢٠٠٤
٢,٣٣٤,٠٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٢٠٠٥
٢,٣٣٤,٠٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٥٨٣,٥٠٠	٢٠٠٦
٩,٣٣٦,٠٠٠	٢,٣٣٤,٠٠٠	٢,٣٣٤,٠٠٠	٢,٣٣٤,٠٠٠	٢,٣٣٤,٠٠٠	الإجمالي

جدول (٨) الترمويل الحكومي (٤ سنوات)

الإجمالي	السنة الرابعة ٢٠٠٦ جنيه مصرى	السنة الثالثة ٢٠٠٥ جنيه مصرى	السنة الثانية ٢٠٠٤ جنيه مصرى	السنة الأولى ٢٠٠٣ جنيه مصرى	بنود المصروفات	الأجهزة التي تتحمل تكلفة التنفيذ
١١,٤٠٧,٤٠٦	٣,٢٦٩,٧٩٦	٢,٩٧٤,٧٧٦	٢,٧٠٤,٣٤١	٢,٤٥٨,٤٩٣	هيئة موظفى المعونة الغذائية (تحسب بها زيادة سنوية تعادل ١٠٪ / مرتبات / علاوات / حوافز).	مشروع مساعدات برنامج الأغذية العالي ٥٧٨٩
٣,٤٤٧,٢٨٢,٠٨	٨٤٢,١٠٧,٢	٨٤٢,١٠٧,٢	٨٨١,٥٣٣,٨٤	٨٨١,٥٣٣,٨٤	● نقل داخلى وتداول (١١٠ جنيه/طن).	● مشروع مساعدات برنامج الأغذية العالي ٥٧٨٩
٤٧٠,٠٨٣,٩٢	١١٤,٨٣٢,٨	١١٤,٨٣٢,٨	١٢٠,٢٠٩,١٦	١٢٠,٢٠٩,١٦	● تكاليف تخزين (١٥ جنيه/طن).	● المصروفات المباشرة للمشروع
٩,٣٣٩,٠٠٠	٢,٣٤٤,٠٠٠	٢,٣٤٤,٠٠٠	٢,٣٤٤,٠٠٠	٢,٣٤٤,٠٠٠	● مساهمة المدخرات (٢٥ جنيه/متنقح/شهر) لمدة أربع سنوات.	
٢٤,٦٦٠,٧٧٢	٦,٥٧٠,٧٣٦	٦,٢٧٥,٧١٦	٦,٠٥٠,٠٨٤	٥,٨٠٤,٢٣٦	الإجمالي	

ملحق رقم (١)

(القسم الأول)

معايير اختيار الأتسر المستوطنة (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى)

(١) معايير اختيار المزارعين المعدمين / العمال الزراعيين :

١ - أن تكون الصحيفة الجنائية خالية من أى مخالفات .

٢ - مصرى الجنسية .

٣ - أن يتراوح العمر بين ٢١ و ٥٠ سنة .

٤ - سليم البنية .

٥ - لم يتسلم أى أراضى مستصلحة من قبل .

٦ - لم يلحق بأى وظيفة حكومية ولا يعمل فى القطاع العام .

٧ - (أ) لم يلحق بأى مسداس ثانوية أو فنية ولكن ربما يكون أمى أو تلقى التعليم الابتدائى .

(ب) أن يكون ممن يوفر متطلبات المعيشة عن طريق أن يكون إما مزارع بالمشاركة أو عامل زراعى بالأجرة .

٨ - أن يكون لديه الرغبة فى البقاء بصورة دائمة فى قرى التوطين .

٩ - أن لا يؤجر ولا يبيع أرضه أو جزء منها .

١٠ - أن يقبل أن يشمله نظام التعاون الزراعى .

١١ - أن يتبع نظام الري المطبق وما توصى به جمعية مستخدمي المياه فيما بعد .

١٢ - أن يكون على استعداد لقبول البنود والشروط المشار إليها بعاليه

وإلا يتم إعادة تخصيص منزله وأرضه .

(ب) معايير اختيار الخريجين الذين يعانون من البطالة :

يجب أن يلتزم المستوطن بما يلى :

- ١ - أن تكون الصحيفة الجنائية خالية من أى مخالفات .
- ٢ - مصرى الجنسية .
- ٣ - أن يتراوح العمر ما بين ٢١ و ٣٠ سنة .
- ٤ - سليم البنية .
- ٥ - لم يتسلم أى أرض مستصلحة من قبل .
- ٦ - لم يلحق بأى وظيفة حكومية ولا يعمل بالقطاع العام .
- ٧ - أن يكون من الخريجين العاطلين والمنحدرين من أصل ريفى ويمتلك ويكون حاصل على مؤهل دراسى ويفضل دبلوم زراعة (من معاهد عليا أو متوسطة أو مدارس ثانوية فنية) .
- ٨ - أن يكون لديه الرغبة فى البقاء بصورة دائمة فى قرى التوطين .
- ٩ - أن لا يؤجر ولا يبيع أرضه أو جزء منها .
- ١٠ - أن يتبع نظام الري المطبق وما توصى به جمعية مستخدمي المياه فيما بعد .
- ١١ - أن يكون على استعداد لقبول البنود والشروط المشار إليها بعاليه وإلا يتم إعادة تخصيص منزله وأرضه لغيره .

(القسم الثاني)

مؤشرات تنفيذ عمليات المتابعة بالمشروع

فيما يلي قائمة بمؤشرات المتابعة لموظفي المشروع ج م ع ٥٧٨٩ وبرنامج الأغذية العالمي وبعض من هذه المؤشرات يتفق والقياسات الكمية في حين يتفق البعض الآخر والقياسات النوعية وسوف تسهم بشكل جيد إذا ما اتبع منهج المشاركة في تنفيذه .

١ - فكرة عامة عن أسر التوطين تبعاً للفئة والقرية عن كل ربع سنة :

عدد الأسر التي تم توطينها وفقاً لـ :

- فئة المنتفع المباشر (الخريجين المعدمين) .

- النوع الاجتماعي للمنتفعين المباشرين (ذكر/ أنثى) .

- المستوى التعليمي للمنتفع المباشر .

- عدد الزوجات اللاتي حصلن على قدانين من حيازة الزوج .

- عدد أعضاء الأسر البالغين الذين يقطنون وادي الصعايدة .

٢ - توزيع المعونة الغذائية :

- عدد الأسر الذين حصلوا على المعونة الغذائية (تبعاً للفئة) عن كل ربع سنة .

- نوع وتنمية السلع الغذائية والحصص التي تم توزيعها كل ربع سنة .

- عضو الأسرة الذي يقوم بصفة عامة باستلام المعونة .

- استخدام المعونة الغذائية (الاستهلاك الخاص ، مقابل عمل للعمال الزراعيين ،

البيع ... إلخ) .

- استخدام الحصة الإضافية للأسر التي تعولها السيدات .

- اقتناع المستوطن بنوع وكمية وجودة الطعام الذي تم استلامه .

٣ - البنية الأساسية للتوطين :

- مدى توافر البنية الأساسية وكفاءة خدماتها لمناطق التوطين .
- إدراك المستوطنين لأهمية البنية الأساسية القائمة ومدى الحاجة إلى خدمات إضافية من البنية الأساسية .

٤ - الدعم الحكومى المقدم وفقا لفئة المستوطنين :

- عدد المستوطنين (من حيث النوع والفئة فى كل ربع سنة) الذين استلموا الدعم الحكومى .
- قيمة الدعم الحكومى الذى تم استلامه (تبعاً للنوع والفئة) .
- ٥ - قيمة المقدم من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى مجال الزراعة الاستصلاحية :

- إجمالى المساحة التى قامت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية باستصلاحها كل عام .
- عدد المستوطنين (تبعاً للنوع والفئة لكل ربع سنة) والذين استلموا من الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية قيمة الزراعة الاستصلاحية .

٦ - التدريب :

- عدد موظفى التعاونيات التى قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بتدريبهم (تبعاً للنوع لكل ربع سنة) .
- أيام وعدد دورات التدريب الزراعى المنعقدة فى القرية - فى المركز الدولى بمربوط لفئات المزارعين والخريجين والسيدات التى يُعلن الأسرة (عن كل ربع سنة مع الإشارة إلى المحتوى التدريبى) .
- مدى اقتناع ورضا المنتفعين عن الدورات التدريبية المقدمة (من واقع الجندر والفئة) .

٧ - إتاحة واستخدام الائتمان والدعم النقدى الخارجى والمدخلات الزراعية :

- عدد الأسر الموطنة (تبعاً للفئة والنوع) والمستفيدة من خدمة الائتمان المقدم من الجمعية التعاونية المحلية .
- إجمالى ومتوسط قيمة الائتمان المقدم لكل عضو والذي توفره سنوياً كل جمعية تعاونية وشروط القرض .
- عدد المستوطنين (تبعاً للفئة والنوع وموقعه فى الأسرة بما يعنى هل هو عائل الأسرة أم القرية) وحجم الائتمان المستفاد منه من الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة .
- عدد ونوع الماشية التى تم شرائها بالتقسيط من الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة .
- معلومات مشابهة عن مصادر الائتمان النقدى (على سبيل المثال الفرع المحلى لبنك التنمية والائتمان الزراعى بأسوان) .
- مجموعة قيمة الائتمان وكذا الموارد الخارجية الأخرى (السيولة النقدية الخاصة) أجر / مقابل عمل تقوم به الأسرة ، قرض من الأصدقاء) الذى تحصل عليه سنوياً كل أسرة موطنة .

٨ - مدى توافر المدخلات الزراعية واستخداماتها :

- المدخلات الزراعية ومصادرها (التعاونيات المحلية / قطاع خاص) .
- ارتياح المستوطنين لكميات مياه الري المتوفرة .

٩ - إجمالى المساحة المنزرعة بواقع الموسم الزراعى والسنة :

- المساحة المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية لكل موسم زراعى .
- المساحة المنزرعة تحت نظام الري بالرش أو التنقيط .
- النسبة المقدرة للمحاصيل التى تم تسويقها .
- إجمالى العائد والإنتاج من المحاصيل الرئيسية لكل فدان .

١٠- تكوين مجموعات العمل لخدمة المجتمع :

- عدد التعاونيات التي تم إنشاؤها وأشهرها .
- عدد التعاونيات التي لديها برامج ائتمانية مؤهلة .
- عدد أعضاء الجمعية (تبعاً للنوع وفئات المستوطنين) .
- ارتياح المستوطنين لانضمامهم للجمعيات التعاونية .
- عدد جمعيات تنمية المجتمع التي تم إنشاؤها .
- عدد أعضاء جمعية تنمية المجتمع (تبعاً للنوع والفئة) .
- المجالات التي ينشط فيها دور جمعية تنمية المجتمع أو الجهات المانحة والتي استطاعت جمعية تنمية المجتمع أن تتعامل معها .
- اقتناع المستوطنين بانضمامهم لجمعية تنمية المجتمع .
- عدد جمعيات مستخدمي المياه التي تم إنشاؤها / والعاملة منها .
- اقتناع المستوطنين بدور جمعيات مستخدمي المياه .

١١- مدخرات المشروع :

- مقدار المبالغ المتجمعة والمنصرفة من مدخرات المشروع .
- المشاريع التي تم الاتفاق عليها تبعاً لنوع كل مشروع (للفتات الثلاث) وبواقع كل ربع سنة .
- ارتياح المستوطنين لدور مدخرات المشروع ودورهم في المشاركة واتخاذ القرار .

١٢- موضوعات الجندر ومشاركة الإناث :

- خطة العمل لنشاط وحدة الجندر التى تم وضعها بالتعاون مع استشارى الجندر .
- مدى تحكم المرأة فى استخدام إدارة الفدانين التى حصلت عليهما :
- * هل اعتبر جزء من الحياة الكلية / أو جزء منفصل تقوم المرأة بمسئولية زراعتها .
- * ما هو رأى السيدات والرجال فى السياسة الجديدة التى اتبعتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تخصيص الأراضى لهن .
- * الصلة بين حياة المرأة للفدانين وحصولها على تيسيرات الائتمان والقروض .
- * الصلة بين الفدانين اللذين حصلت عليهما المرأة وعضويتها للجمعية التعاونية الزراعية .
- * أشكال أخرى لمشاركة المرأة فى المجتمع ، والربط بين حياة الفدانين (تبعاً لفئة المستوطنين) .
- * إدراك المستوطنين من الإناث والذكور للغرض الذى من أجله تحصل الأسرة التى تعولها الإناث على نسبة إضافية من الحصة الغذائية المقررة وأوجه استخدام هذه الإضافة .

(القسم الثالث)

ميزانية نشاط البرنامج القطري

- فئة البرنامج : التنمية .
 عنوان المشروع : التوطين في الأراضي المستصلحة حديثاً في مصر الوسطى - العليا .
 رقم المشروع : نشاط فرعى ١ أ للبرنامج القطري .
 الدولة المتسلمة : مصر .
 مسدة المشروع : ٤ سنوات .
 عدد المنتفعين : ٤٠٠٠ أسرة توطين (من حوالى ٢٥٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ فرد) .

تكاليف التنفيذ المباشرة

السلع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة لكل طن	الإجمالى
دقيق القمح	٢٥,٤٧٩	٢١٠	٥,٣٥٠,٥٤٨
زيت نباتى	١٧٨٣,٥	٦٥٠	١,١٥٩,٢٧٥
عسرس	٢٥٤٨	٣٤٠	٨٦٦,٣٢٠
سكر	١٥٢٨,٧	٢٦٠	٣٩٧,٤٦٢
إجمالى السلع	٣١,٣٣٩,٠٠٠		٧,٧٧٣,٦٠٥
الانتقال الخارجى (١٦٪)			٥,٠١٤,٢٤
الانتقال الدولى (٣)			

- ما قامت الحكومة المصرية بدفعه .

٧,٧٧٨,٦١٩,٢٤

- إجمالى فرعى لتكاليف التنفيذ المباشرة

تكاليف الدعم المباشر .

خدمات الدعم الفنية .

الإعداد للمشروع .

تقييم المشروع والاستعدادات المستقبلية (على نسيل المثال تحديد احتياجات

المجتمع ، وعرض المشروع الخاص لتمويل نشاط الثروة الحيوانية والداجنة) ٥

متابعة وتقييم المشروع :

- ١٠٠٠٠ - بعثة للتحقق من استعداد المشروع (قبل بدء المرحلة الأولى)
- ٣٠٠٠٠ - استعراض إدارة المكتب القطري مع الاستعانة بخبرات خارجية (ما بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية)
- ٣٠٠٠٠ - القيمة المالية المشاركة للمتابعة والتقييم
- ٧٠٠٠٠ - إجمالي فرعى الدعم الفنى

البنود غير الغذائية :

- ٣٣٠٠٠ - ٣٠ دراجة بخارية لمهندسى الإرشاد ١١٠٠ دولار أمريكى
- ٥٢٠٠٠٠ - ٨ شاحنات بكابينة مزدوجة (١٠ طن) لمستلزمات الانتقال والتسويق ٦٥٠٠٠ دولار أمريكى
- ٥٥٣٠٠٠ - إجمالي فرعى للبنود غير الغذائية
- ٦٢٣٠٠٠ - إجمالي تكلفة الدعم المباشر
- ٨٦,٥٩٧,٠٠٠ - إجمالي تكلفة الدعم غير المباشر (١٣,٩ ٪ من إجمالي التكاليف المباشرة)

إجمالي تكاليف برنامج الأغذية العالمى

- (١) متوسط تكلفة الطن (أسعار يوليو ٩٨) .
- (٢) متوسط تكلفة الطن ولا تطبق على المواد التى تورد محلياً .
- (٣) متوسط تكلفة الطن على مستوى جميع المواقع .
- (٤) نسبة العائد المقرر من برنامج الأغذية العالمى .

تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)

١ - تكاليف مباشرة لمشروع برنامج الأغذية العالمى ١ أ :

- ١١,٤٠٧,٤٠٦ (أ) تكاليف هيئة العاملين
- ٣,٩١٧,٣٧٥ (ب) انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتداول (٣١,٣٣٩ طن متري)
- ٩,٣٣٦,٠٠٠ (ج) مشاركة تمويل المشروع (٢٥ جنيهاً مصرياً / أسرة / شهر / أربع سنوات)
- ٢٤,٦٦٠,٧٨١ - إجمالي تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)
- ٥,٣٣٧,٨٣١,٣٩ - إجمالي تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى) (الدولار الأمريكى = ٤,٦٢ جنيه مصرى)

إجمالي تكاليف الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى (بالدولار الأمريكى) ١٣,٨٢٦,٠٤٧,٦٣

- نسبة تكاليف برنامج الأغذية العالمى من إجمالي تكاليف النشاط ٦١ ٪

الملحق الثاني

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوي

جدول (١)
وصول السلع بالركب

الكمية المسلمة بالطن	خسائر ما قبل التفريغ بالطن	الكمية وفقاً لبرليصة الشحن بالطن	السلعة	تاريخ الوصول	المركب	رقم الرسالة

جدول (٢) عدد الأسرى المستوطنين

إجمالي المحصن المسلمة للأسرى	تاريخ انتهاء التوزيع	تاريخ بدء التوزيع	عدد المستوطنين المسلمين للمعمونة الثالثة	فئة المستوطنين	الفرسية	المحافظة
				عائل الأسر (ذكور)	الصديق يوسف	الناصرة
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)	سيدنا خضر ١	
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)	سيدنا خضر ٢	
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)	الششروق ١	
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)	الششروق ٢	
				عائل الأسر (إناث)	الأنصار	
				عائل الأسر (ذكور)	الأجيسال	بنى سلفون
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)	رفاعة الطهطاوى	
				عائل الأسر (إناث)		أسسيوط
				عائل الأسر (ذكور)	صديق المشاوى	
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (ذكور)		سوهاج
				عائل الأسر (إناث)		
				عائل الأسر (إناث)		الأجملالى

(٢) جدول
بيانات خصاصة بالعودة الفعائية (متبوع حتى

١	الالتزام الأصلي			
٢	الالتزام المعدل			
٣	ما تم استلامه بالفعل			
٤	السلف القائمة			
٥	رصيد التعهدات التي سيتم تسليمها (٣ - ٢)			
٦	توزيعات المشروع			
٧	التوزيع الفعلي			
٨	النسبة المئوية لما تم توزيعه مقابل المستهدف (٧ - ٨)			
٩	خسائر ما بعد الاستلام			
١٠	النسبة المئوية للخسائر من المسلم أو السلف { (٥ + ٣) / ١٠ }			
١١	الرصيد الخالي { (١٠ - ٨ - ٥ + ٤ - ٣) }			

الملحق الثانى

التقرير الشهرى للسلع الغذائية

جدول (٢) المدخلات المحققة
جدول (٢ - هـ) السلف والقرض

الإجمالي	أسطول	سوق	السلف		القرض		مصدر القرض	نوع القرض	مجموع القروض المقدم لكل أسرة
			بنسي	سريفي	إجمالي	المتوسطين			
					صغار مزارعين (ذكور)				
					خريجين (ذكور)				
					إجمالي (ذكور)				
					صغار مزارعين (إناث)				
					خريجين (إناث)				
					زوجات				
					إجمالي (إناث)				
					إجمالي				
					صغار مزارعين (ذكور)				
					خريجين (ذكور)				
					إجمالي (ذكور)				
					صغار مزارعين (إناث)				
					خريجين (إناث)				
					زوجات				
					إجمالي (إناث)				
					إجمالي				

الملحق الثاني

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوي

جدول (٤) :

القسم الأول : أنشطة الربع الحالي .

القسم الثاني : خطة تنفيذ الربع القادم .

البيانات التالية يجب أن تتضمن الآتي :

- ١ - قائمة بأنشطة المشروع متضمنة النوع ، الأهداف المحققة ، مدة ومكان المشروع ، المتفعين (الجدد ، الزوجات والإناث في الأسر) وميزانية المشروع .
- ٢ - الموافاة بأعداد ونسب المشاركين والمتفعين من أنشطة المشروع .
- ٣ - الدروس المستفادة والنتائج غير المتوقعة من أنشطة المشروع يجب أن تؤخذ في الاعتبار .
- ٤ - توافر صور فوتوغرافية لأنشطة المشروع .

الملحق الثانى

التقرير الشهرى للسلع الغذائية

